وزارة التـــعليم العالي والبـــحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة

خميس مليانة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الانسانية

شعبة: تاريخ

الأزمة المالية في تونس وانعكاساتها على الوضع السياسي

(1859-1883م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في: ظاهرة استعمارية في الوطن العربي

من إعداد الطلبة:

- ليلى بلحاج
- عبير حابي

تحت إشراف الأستاذ:

- مراد قبال

السنة الجامعية:2016/2015

الإهداء 1

_أهدي ثمرة جهدي هذه إلى: والدي العزيزين الذين مازلت أشق طريقي بفضل دعواتهما "**أمي**"و"**أبي**" حفظهما الله.

_ إلى كل عائلتي الكريمة.

_ إلى من هم سندي في الحياة: "**إخوتي**" و "**أخواتي**" .

_ إلى صديقاتي : "**حياة قبايلي** ، " **دليلة شمبازي**" ، "**ليلى بلحاج**" ، "**سارة بن الزين**"، " **صابرين**"، " **بوعسلي غانية** ".

_ إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

عبير حابي

الإهداء 2

_أهدي ثمرة جهدي هذا إلى العائلة الكريمة عائلة **بلحاج**.

_ إلى أمي الغالية .

_ إلى شريك حياتي زوجي الغالي **محمد**.

_ إلى من هم سندي في الحياة: "**إخوتي**" و "**أخواتي**" .

_ إلى أبناء أخي رحمه الله **إسحاق وبن عيسى**.

_ إلى صديقاتي : "**حياة قبايلي** ، " **دليلة شمبازي**" ، "**عبير حابي** " ، "**سارة بن الزين**"، " **صابرين**"،

_ إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

ليلى بلحاج

شكر وتقدير

إن الشكر لله رب العالمين ، الذي بعونه قد أنجز هذا العمل.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ مراد قبال الذي أشرف على هذا البحث ، ولم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته.

كما نتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز عملنا المتواضع ، وإلى كل من ساهم في تشجيعنا و نصحنا ومساعدتنا ولو بالكلمة الطيبة.

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ج	جزء
ط	طبعة
تع	تعريب
تق	تقديم
د.ت	دون تاريخ
تح	تحقيق
تر	ترجمة

الملخص

بالعربية:

ألحقت تونس بالدولة العثمانية بداية من 1574م ،وظل الوضع كذلك حتى ضعفت سلطة العثمانيين بالبلاد ،حيث لم تعد سلطتهم فيها إلى إسميا فقط وغدت السلطة الحقيقية في يد البايات. وقد سعى هؤلاء إلى عقد إتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأوروبية الكبرى في سبيل تأكيد إستقلالهم عن الدولة العثمانية .

بذل البايات جهود كبيرة للنهوض بالبلاد وإصلاحها،إلى أن ذلك وتر علاقاتهم المالية بالأجانب، حيث إستعانو بالشركات الأوروبية في مشاريعهم ليمهدوا بذلك الطريق لإستعمارهم.

لقد إرتبطت الحركة الإصلاحية في تونس بالأزمة المالية التي نشأت نتيجة إسراف البايات وطمع الوزراء، وكذا عجز ميزانية الدولة على مسايرة ماتطلبته وجوه الإصلاح المختلفة خاصة بعد إنتشار المجاعات والأمراض ،مما أدى إلى الإشراف المالي عن طريق لجنة دولية بداية من 1869م ،وبذلك مُهد الطريق للإحتلال الفرنسي لتونس.

إستمرت الحكومة التونسية في الإستدانة من الخارج ،وبعدما تراكم الدين عليها و أمام عجز الخزينة عن رده إضطرت الحكومة لإعلان إفلاسها ،وهذا ما كانت تنتظره فرنسا ،التي سارعت إلى نيل موافقة إنجلترا وليبيا بشأن نيتها في دخولها الى تونس.

تحججت فرنسا بدخول بعض القبائل التونسية للجزائر ،فأعدت لذلك عدتها لتأديبها ،وبالفعل عبرت الحدود الجزائرية التونسية سنة 1881م. ثم جددت معاهدتها التي سميت بمعاهدة المرسى الكبير 1883م والتي بموجبها أصبحت لفرنسا السلطة الكاملة في تونس.

En français :

La Tunisie a provoqué le début Empire ottoman en début de 1574, la situation est restée jusqu'à ce que les Ottomans affaibli l'autorité du pays où il est plus en leur pouvoir pour devenir nominalement seul pouvoir réel entre les mains des Beys. Ils ont cherché à organiser des conventions et des traités avec les principaux pays européens afin de confirmer leur indépendance de l'Empire ottoman.les Beys exercent de grands efforts pour la promotion du pays et de la réparation, de sorte que les relations financières du tendon avec des étrangers, où ils ont utilisé des entreprises européennes dans leurs projets pour ouvrir la voie à la colonisation.

Le mouvement de réforme en Tunisie a été associée à la crise financière qui a surgi à la suite de l'extravagance des Beys et la cupidité des ministres, ainsi que le déficit du budget de l'Etat pour faire face à les différents personnes de la réforme, en particulier après la propagation de la famine et les maladies, résultant en un contrôle financier par une commission début internationale de 1869, ouvrant ainsi la voie à l'occupation française Tunisie. Le gouvernement tunisien a continué à emprunter à l'étranger, et après l'accumulation de la dette par le Trésor et à l'incapacité de sa réponse, le gouvernement a été contraint de déclarer faillite, et c'est ce qu'elle attendait pour la France, qui n'a pas tardé à obtenir le consentement de l'Angleterre et de la Libye concernant son intention d'entrer en Tunisie.

France a soutenu l'entrée de certaines tribus tunisiennes de l'Algérie, donc elle a établi pour que promis à sa discipline, et a déjà franchi la frontière algéro-tunisienne en 1881. Puis renouvelé son traité nommé d'après le traité de grand port (Marsa El Kebir)1883 en vertu de laquelle est devenue la pleine puissance de la France en Tunisie.

مقدمة

يعد موضوع البحث في الأزمات المالية من المواضيع الهامة، لأنها تعتبر حلقة وصل بينها وبين الأزمات السياسية، كما تشكل العلاقات بين البلدان والدول القاعدة الأساسية فيما بينها، فالعلاقات هي التي تأتي غالبا بالأزمات.

ولعل الأزمة التونسية كانت بداياتها الأولى التقارب التونسي الفرنسي، الذي أتاح لفرنسا عقد معاهدات تجارية بالإضافه لحصولها عل إمتيازات كان من شأنها ضمان مصالحها، التي إستغلتها أحسن إستغلال لتفرض حمايتها على تونس بعد الأزمة المالية مباشرة.

دوافع إختيار الموضوع:

إن دخول تونس تحت لواء الدولة العثمانية بداية من 1573م، وكان نظام حكمها قائم على حاكم مدني وهو الوالي الملقب بالداي، وسرعان ما تغير نظام الحكم من الدايات إلى البايات. وحكمت منهم أسرتان أولهما هي الأسرة المرادية (1637-1702م) وأخراهما هي الأسرة الحسينية (1705-1957م)، التي عمل فيها البايات على الإنفصال عن الباب العالي، من خلال أحداث تاريخية كثيرة عاشها كلا الطرفين، إضافة إل دخول فرنسا في تلك الأحداث وجملة من الأسباب التي دفعتنا إل خوض غمار هذا الموضوع منها:

1- رغبتنا في دراسة موضوع يعالج أساسا الوضع الإقتصادي للبلد، ومدى إنعكاسه بالسلب والإيجاب على الوضع السياسي والإجتماعي.

2- محاولتنا المتواضعة لإثراء البحث العلمي ومكتبتنا، لأن جل المواضيع المدروسة تناولت الجانب السياسي بالدرجة الأولى.

الإطار الزماني والمكاني للدراسة:

يبدأ موضوع الدراسة من عام 1859 م بداية حكم محمد الصادق باي إلى 1883 م وهو تاريخ حكم علي باي وتاريخ توقيع معاهدة المرسى الكبير، لأن في هذا الإطار الزماني شهدت تونس لاإستقرار سواء من الناحية الإقتصادية أو السياسية.

إشكالية الدراسة:

ترتكز هذه الدراسة في البحث والإجابة على سؤال رئيسي يتمثل في:

- **إلى أي مدى ساهمت السلطة الحاكمة في إنسياق الإيالة التونسية للوقوع في أزمة مالية؟ وماهو تأثيرها على أوضاع البلاد داخليا وخارجيا؟**

ويتفرع هذا السؤال بدوره إل عدة أسئلة ثانوية كما سبق وأن أشرنا، هي كالتالي:

1- كيف كانت أوضاع تونس قبل الأزمة المالية؟.

2- ماهي جذور الأزمة المالية التونسية؟.

3- فيما تجلت أهم إصلاحات البايات لإنقاذ وضع تونس؟.

4- وما أبرز تداعيات هذه الأزمة على البلاد التونسية؟.

الدراسات السابقة:

إن أي بحث تاريخي يعالج في مضمونه مجال الوضع الإقتصادي والإنعكاسات المترتبة عنه وكذا العلاقات الإقتصادية والسياسية بين الدول، يجعل الدارسين والباحثين يغوصون في البحث للوصول إلى الحقيقة ولو نسبياً، ويكون ذلك طبعاً من خلال تمحصهم في المصادر الأساسية، ولعل دراسة الأزمة المالية في تونس وإنعكاساتها جعل بعض الباحثين يتناولون هذا الموضوع (وإن لم يكن بشكله الذي درسناه) سواء مقالات أو رسائل جامعية، ومن أهم ما صادفنا منها نذكر: "التواجد العثماني في الجزائر وتونس" لسايب فاطمة وصالح إبراهيم حنان، نجد أيضاً "معاهدات الإحتلال الفرنسي في المغرب العربي" لعبان سامية.

المنهج المتبع في الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا بإتباع المنهج التاريخي الوصفي، حيث طبقناه لرصد الأحداث التاريخية وترتيبها ترتيباً كرونولوجياً، ووصفها حسب مراحل البحث.إضافة إلى المنهج التحليلي الذي إنتهجناه في تحليل بعض الأحداث التاريخية.

الخطة المعتمدة في الدراسة:

إعتمدنا في دراسة الموضوع على مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، وقد تفرع كل فصل إلى ثلاثة مباحث مع مقدمة وخاتمة لكل فصل، وقد خصصنا الفصل الأول (الأوضاع العامة في تونس قبل الأزمة) للبحث في أوضاع تونس السياسية والإقتصادية والإجتماعية قبل الأزمة.

أما الفصل الثاني (جذور الأزمة المالية في تونس خلال القرن التاسع عشر) فقد عالجنا في مضمونه الأزمة في عهد كل من أحمد باي ومحمد باي، ودور مصطفى خزندار في إحداث الأزمة وتشكيل اللجنة المالية إضافة إلى الإمتيازات والتدخل الأوربي في إيالة تونس.

أما الفصل الثالث (إصلاحات محمد الصادق باي وخير الدين باشا ورد فعل الشعب التونسي على ذلك)، فقد بينا فيه أهم الإصلاحات التي قام بها كل من محمد الصادق وخير الدين وأثر ذلك على الشعب التي ظهر من خلال ثورة 1864 م.،أما الفصل الرابع (إنعكاسات الأزمة على تونس ورد فعل الدولة العثمانية)، فقد عالجنا فيه إنعكاسات الأزمة المالية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ورد فعل الدولة العثمانية على تلك الإنعكاسات.

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

إعتمدنا في دراسة موضوع الأزمة المالية في تونس وإنعكاساتها على مجموعة من المصادر العربية، وكذا بعض المقالات والدراسات التي تعالج في مضمونها موضوع الحماية الفرنسية على تونس.

1- المصادر العربية:

-**إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان:** لأحمد بن أبي الضياف، من قبيلة"أولاعون"، وهي من القبائل الحسينية، وقد خص تاريخ البايات الحسينين ببساطته المطولة وتفاصيلها الكثيرة، وكان معظم ما قدمه منقول من الكتاب الباشي لمؤلفه حمودة بن عبد العزيز (وزير علي باي بن حسين بن علي).

وكانت إستفادتنا منه في موضوع الأوضاع العامة لتونس إضافة إلى إصلاحات أحمد باي،ومحمد باي ومحمد الصادق باي.

- **صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار:** لمحمد بيرم التونسي، ولد في 1256 هـ/ 1840 م وهو ينحدر من عائلة شريفة، وكان الكاتب موضوعي في كتابته، وقد تمحور كتابه حول البايات ووزرائهم وإختلاساتهم، وكانت إستفادتنا منه في موضوع دور الخزندار في الأزمة المالية.

- **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك:** لخير الدين باشا، والذي يعتبر كتاب هام لأن مؤلفه أحد الأشخاص الذين كان لهم دور بارز في الأحداث السياسية والعسكرية في تلك الفترة، وكانت إستفادتنا منه في ذكر إصلاحات خير الدين باشا.

2- **المراجع العربية:**

- **المسألة التونسية والسياسية العثمانية 1881م-1913م:** لعبد الرحمان تشانجي تعريب عبد الجليل التميمي، وقد كانت إستفادتنا منه في معرفة أوضاع تونس قبل الحماية الفرنسية والأزمة، وفي الصراع السياسي بين فرنسا والدولة العثمانية.

- **الصعوبات التي إعترضت البحث:**

لايخلو أي بحث علمي من الصعوبات التي تشكل عقبة للباحث ولعل أبرز ما إعترضنا:

- طبيعة موضوع الدراسة وضرورة البحث عن المصادر التي تعتبر قليلة في مكتبتنا.

- صعوبة تحديد الإطار الزماني للموضوع خاصة وأن الأزمة كانت لها جذور كما كانت مختلفة بإختلاف البايات.

- تشعب بعض جزئيات الموضوع في المصادر و المراجع مما جعل تتبع كل عنصر أمرا صعبا.

الفصل الأول

الأوضاع العامة في تونس قبل الأزمة

المبحث الأول: الأوضاع السياسية.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

المبحث الثالث: الأوضاع الاجتماعية.

دخلت تونس تحت لواء الدولة العثمانية بداية من 1574م، وكان حكمها قائم على سلطة الداي والباشا والإنكشارية، إلا أن حكم الداي لم يدم ليخلفه حكم الباي [1] من خلال الأسرة المرادية بداية من 1602م.لتأتي بعدها الأسرة الحسينية من 1705م بمؤسسها حسين بن علي التركي[2] ، الذي تسلم مقاليد الحكم برغبة من الأهالي وبإقرارمن الدولة العثمانية.ومن بايات هذه الأسرة نجد:

حسين بن علي (1705-1735م)، علي باشا(1735-1756م)، محمد الرشيد باي(1756-1759م)، علي باي الثاني(1759-1782م)، حمودة باشا(1782-1814م)، عثمان باي (1814م)، محمود باي(1814-1824م)، حسين باي(1824-1835م)، مصطفى باي(1835-1837م)، أحمد باي(1837-1855م)، محمد باي(1855-1859م)، محمد الصادق باي(1859-1882م)، علي باي[3]. ولم يمر على حكم حسين بن علي خمسة أعوام حتى أعلن عن توريثه السلطة لأبنائه، وقد تميزت فترة حكم الحسينيين بداية بالإستقرار ثم سرعان ما فتح البايات تونس للأجانب من باب الصداقة وأيضاً من خلال معاهدات بين الطرفين، لتدخل بذلك تونس في أزمة مالية بداية من القرن التاسع عشر. لكن السؤال المطروح هو كيف كانت أوضاع تونس السياسية والإقتصادية والإجتماعية قبل الأزمة ؟.

---

[1] - هو أول الألقاب الملكية الحسينية، معرب من لفظ بك بالتركية ومعناه السيد العظيم. للمزيد أنظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تح حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، ط$_1$، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص 16.

[2] - أصله من جزيرة كريت، دخل تونس وكان ضمن الجيش وذلك خلال فترة حكم المراديين، تقلد عدة وظائف حتى وصل لمنصب الباي. للمزيد أنظر شوقي الجمل، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ط$_1$، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2007م، ص 167.

[3] - إسماعيل أحمد ياغي، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط$_1$، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م، ص 138.

المبحث الأول: الأوضاع السياسية في تونس قبل الأزمة:

تميزت الأوضاع السياسية في البلاد خلال هذه الفترة باستعانة البيات في إدارة حكمهم بأعيان البلاد من الوزراء، فنجد أن حمودة باشا[1](1782- 1814م) قد إستعان في حكمه بالوزير يوسف صاحب الطابع[2]، كما استعان أيضا بقائد الجيش سليمان كاهية[3]،ونجد أيضا أحمد باي[4] الذيإستعان في حكمه بالوزير مصطفى صاحب الطابع[5].

لقد عانت البلاد التونسية في هذه الفترة من عدة إعتداءات منها إعتداء البندقية على بعض التجار التونسيين، وكذلك استيلاء محمد القرمنلي على جزيرة جربة التونسية سنة 1795م، ولأجل ذلك أرسل الباي جيشنا قوامه أربعين ألف مقاتل لاسترجاع الجزيرة.[6]

كانت الأوضاع بين الباي ووزرائه في توتر من حين لأخر لكثرة الدسائس وهذا ما أدى إلى قتل الوزير يوسف صاحب الطابع سنة 1815م، كما كان هناك حدث هام أثر على تونس وهو دخول فرنسا إلى الأراضي الجزائرية سنة 1830م، هذه الحادثة جعلت الدولة العثمانية تبحث عن

---

[1]- من مواليد 08 ديسمبر 1759، من أم كانت جارية و تزوجها أبوه في الجزائر، ثم دخل و أولاده تونس و هناك تربى حمودة باشا، و قد بويع للحكم أثناء حياة أبيه سنة 1777م، و بعد وفاة أبيه سنة 1982م، للمزيد أنظر ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الإمان، مجلد2،ج3، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، ص 11.

[2]- ولد بملدافيا سنة 1763م، و هو مملوك ثم تم بيعه في سن 15، و قدم كهدية إلى حمودة باي، للمزيد أنظر الصادق الزمولي، أعلام تونسيون، تع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص ص 34-36.

[3]- هو مملوك من خواص الباشا علي باي، للمزيد أنظر ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج7، ص 39.

[4]- ولد بـ 1802م، يتقن اللغة التركية و الإيطالية، بويع للحكم بعد وفاة أبيه في 10 أكتوبر 1837م، المزيد أنظر :إبن أبي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص 11.

[5]- إبن أبي الضياف، مصدر نفسه، ص 32.

[6]- نفسه، ص ص 32-36.

سبل لإسترداد ولاية الجزائر بالمفاوضات السياسية لكنها عجزت، ولأجل ذلك أرادت أن تتخلص من الأسرة الحسينية في تونس لتكون على مقربة من الجزائر لتتابع أوضاعها، إلا أن فرنسا عارضت ذلك وبشدة لتدخل في مجابهة مع الدولة العثمانية على تونس.[1]

فرنسا كانت تعارض أي تغيير يدخل بلاد تونس حتى أنها عمدت إلى استعمال القوة أحيانا، فقد كان كلما أقلع الأسطول التركي إتجاه تونس، كان الأسطول الفرنسي هو الأخر يقلع من طولون لمجابهته في ميناء حلق الوادي.[2]

كان بايات تونس في هذه الفترة يحاولون الانفصال عن الدولة العثمانية حتى أنهم إتبعوها روحيا فقط، حيث إكتفوا بذكر إسم السلطان في خطب يوم الجمعة، وضرب إسمه على النقود التونسية وفي حالة الحرب فإن بايات تونس يبعثون فيالق عسكرية للباب العالي كما حدث في حرب القرم[3]، وكذا بعث الهدايا للسلطان.[4]

---

[1]– محمود شاكر، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني، ج7، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت، 2000، ص ص 516–517.

[2]– نفسه، ص 517.

[3]– قامت بين روسيا و الدولة العثمانية في 23 نوفمبر 1853م حتى سبتمبر 1856م، وقد ساندت فرنسا و بريطانيا الدولة العثمانية في هذه الحرب بداية من 1854م، لتنتهي هذه الحرب بهزيمة روسيا وتوقيع اتفاقية باريس 1856م، للمزيد أنظر: محمد سهيل طقوس، العثمانيون من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة، ط1، دار النفائس، لبنان، 1995، ص ص 390–395.

[4]– ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص 16.

كانت فرنسا تعامل البايات كحكام مستقلين عن الدول العثمانية[1] وهذا ما ظهر جلياً سنة 1846م عندما سافر أحمد باي إلى فرنسا وإستقبل كحاكم مستقل.[2]

رفض السلطان العثماني هذا التقرب الفرنسي التونسي وأراد أن يكون الباي أكثر خضوعا للباب العالي، ولذلك طلب التخلي عن العلم التونسي وأن توليه البايات تكون بمراجعة الباب العالي للحصول على الفرمان السلطاني للتولية، كما طالب بضرورة الأداء الضريبي السنوي.[3]

إستفاد بايات تونس من تنافس فرنسا وإنجلترا على بلادهم، ولم يحتجوا على الفرمانات العثمانية الخاصة بالتولية فعندما كان يتولى الباي الحكم فإنه يطلب فرمان التولية من السلطان، ودفعوا ضرائبهم ولو تمعنا في حكم العثمانيين لولايتهم فإننا نرى أنهم من ساهموا في هذا الابتعاد، فحكمهم في ولايتهم كان يرتكز على:

- الولاء الديني المطلق للسلطان.
- جباية الضرائب بانتظام.[4]

إن الدولة العثمانية لم تكن تتدخل في ولايتها إلا في حالة واحدة وهي أثناء تعرضها للمضايقات، وذلك من خلال إرسالها لمندوب سام للإشراف على خروج البلاد من الأزمة.[5]

1- شاكر، مرجع سابق، ص 517.

2- عبد الرحمن تشانجي، المسألة التونسية و السياسية العثمانية 1881م-1913م، تر: عبد الجليل التميمي، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973، ص 36.

3- نفسه، ص 37.

4- نقولا زيادة، تونس في عهد الحماية، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 2002م، ص 18.

5- سمير أبو حمدان، خير الدين التونسي أبو النهضة، ط1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993م، ص 19.

ويظهر ذلك من خلال تدخل الدول العثمانية سنة 1820م، عندما أخذ التجار الجزائريون مراكب التجار التونسيين، لتتدخل الدولة العثمانية بإرسالها رسولا لعقد الصلح في 20 مارس 1821م مع رد جميع ما أخذه التجار الجزائر إلى تونس.[1]

بالإضافة إلى هذه الأحداث فإن البايات كانوا يتوددون إلى الدول الأوروبية لكسب ودها، ويعقدون مع قناصلها معاهدات متجاهلين إحتجاجات الدولة العثمانية على ذالك[2]، ونشير بداية أنه بسبب المعاهدة التي عقدها سليمان القانوني[3]وفرونسوا الأول ملك فرنسا سنة 1535م، حيث منحت فرنسا ورعاياها مركزا خاصا في الإمبراطورية العثمانية بما في ذلك تونس، وبذلك إتجهت تونس تدريجيا نحو إستقلالها الذاتي وأخذت في عقد المعاهدات المستقلة عن العثمانيين، وهذا ما شجع فرنسا لمساندة تونس في سبيل تحقيق ذلك من أجل أن تحصل على إمتيازات جديدة فيها.[4]

كما نجد أن محمد باي سنة 1857م أرسل إسماعيل صاحب الطابع بزوج من الخيل وسرج عربي وبعض منتجات الدولة إلى النمسا كهدية، وكان الهدف من هذه الزيارة هو إنشاء صلة معها.[5]

1- إبن أبي الضياف، مصدر سابق ، ج4، ص 134.

2- سايب فاطمة، صالح إبراهيم حنان، "التواجد العثماني في الجزائر و تونس"، مذكرة تخرج لسانس، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2011/2010م، (دراسة غير منشورة)، ص 46.

3- هو عاشر السلاطين العثمانيين، تميز عهده بفوتحاته الكثيرة، توفي في 5 سبتمبر 1566م، للمزيد انظر: رؤوف سلامة موسى، موسوعة أحداث و أعلام مصر و العالم، ج2، ط1، دار ومطابع المستقبل، بيروت، 2002م، ص 537.

4- زيادة، مرجع سابق، ص 21-22.

5- ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص 134.

إذن نستطيع القول أن الحالة السياسية للإيالة التونسية قبل الأزمة تميزت بإستعانة الباي بأقلية من المماليك الذين كانوا يأتون صغارا من أسواق النحاسة باسطنبول، وقد أصبح المعاونون الكبار للباي يسمون وزراء منذ حكم أحمد باي وكان لهم ألقاب أخرى كالوزير الأكبر ووزير العملة، ووزير الحرب ووزير البحر.

المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية في تونس قبل الأزمة:

تميزت الأوضاع الاقتصادية في إيالة تونس خلال الفترة الممتدة من حكم حمودة باشا إلى محمد باي بأنها كانت متدهورة، فنجد أن الزراعة كانت مزدهرة في الجهة الشرقية من الإيالة بسبب وفرة الأراضي الخصبة، فجزيرة جربة بها خصوبة جيدة إضافة إلى وادي جربة الذي ساعد كثيرا على الزراعة.

أما شمال الإيالة فقد إشتهر بزراعة الحبوب حيث كان الإنتاج الإجمالي يقدر ما بين مليونين وثلاثة ملايين قنطار في الفترة الممتدة ما بين 1814م_1837م،إلا أن الأراضي الخصبة كانت بين أيدي الأقلية من مقربي الباي الذين كان أغلبهم من المماليك.[1]

على العموم فإن الفلاحة كانت قائمة على زراعة الحبوب وتربية الماشية، إلا أن أجهزة الإنتاج كانت قديمة جداً وذات مردود منخفض، بحيث لا تتجاوز في أحسن منطقة فلاحية وهي الشمال خمسة أو ستة قناطير في الهكتار الواحد في السنوات الجيدة، وكان العامل في الأرض لدى الفلاح يسمى بالخماس، حيث كانت مهامه منحصرة في الحراثة والبذر وتنقية الزرع من

[1]– علي المحجوبي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ط1، دار سراس للنشر، تونس، 1986م، ص ص 17-18.

الحشائش والحصاد والدرس، وهناك أعمال لا يجبر الخماس على العمل بها بل يتفاوض فيها مع الفلاح وهي الرعي في أرض غير الأرض التي تكفل بخدمتها.[1]

وكان الخماس ينال في الشمال التونسي بعد خصم ضريبة العشر وعلف الدواب المستعملة في الحصاد والدرس خمس المحصول، أما في الوسط والجنوب فينال ربع المحصول فقط ولهذا [2] يسمى هناك بالرباع.[3]

إنعكس ذلك سلبًا على الريال التونسي الذي تضرر لتتدهور قيمته في ديسمبر 1824م عملياً بنسبة الثلث، وقد تزامن هذا مع نشاط رجال الأعمال الأوروبيين المستفيدين من الإمتيازات القنصلية بحث سيطروا على تصدير زيت الزيتون حتى هيمنوا على التجارة الخارجية للبلاد تصديرا وإستيراداً، كما إستطاعوا تكديس أرباحهم على حساب إفلاس الطرف المحلي، حتى أن البايلك كان يبيع زيت الزيتون للتجار قبل الإنتاج بشكل واسع.[4]

أما الجباية وصرفها فقد كانت في الفترة الممتدة من 1814م إلى 1837م لا يأخذ من الأهالي إلا أعشار الحبوب من القمح والشعير، ثم عشر الزيت وأداء مالي حسب مقدار مرتب العساكر الإنكشارية مقسم على بلدان القطر، ثم مداخيل الأراضي والأملاك الراجعة لبيت المال

---

[1]- عبد الهادي التيمومي و أخرين، المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي، ط1، بيت الحكمة، د.ت ، ص ص 94-97.

[2]-خليفة الشاطر وأخرين، تونس عبر التاريخ، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005م، ص 08.

[3]- الشاطر، مرجع سابق ، ص 08.

[4]- المحجوبي، مرجع سابق، ص 08.

مع ضرائب ضعيفة على القبائل يوزعها مشايخهم كل قبيلة على حدى. كما كان الباي وحتى السكان يكتفون بمصنوعات و منتوجات تونس في اللبس و المسكن و المركب.[1]

أما بالنسبة إلى الضرائب[2] فقد أخذت في الزيادة خلال عهد أحمد باي و محمد باي و ذلك بسبب الإصلاحات التي انتهجوها، إضافة أنه في عهدهما غلبت على البلاد التونسية المنتوجات الأوروبية على المنتوجات المحلية، مما سبب ركود لإنتاج الإيالة التونسية[3]، كما كان يوجد بتونس طبقة برجوازية محلية متصلة كثيرا بالأعمال البحرية من تجارة خارجية و خاصة بيع الشاشة التي كانت مصدر رزق أساسي لكثير من العائلات التونسية، حيث كانت لها أسواق خارجية[4] بكل من المنطقة العربية و أجزاء من إفريقيا و آسيا و كانت تصدر ما بين مليون و نصف مليون قطعة،إلا أن الطبقة البرجوازية لم تستطع تركيز سيطرتها على داخل البلاد بين مقاومة المجتمعات القبلية لهم، كما أنها لاقت منافسة خارجية حادة في السوق الأوروبية، لذا وضعت نفسها تحت وصاية الدولة.[5]

[1]- المحجوبي، مرجع سابق، ص 11.

[2]- هي نسبة محدودة من النقود يدفعها الأفراد حسب قانون البلاد، و تتدرج الضريبة حسب السعر المقرر بالنسبة لها على أساس ورادات البلاد، للمزيد انظر: محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م، ص 183.

[3]- إبن أبي الضياف، مصدر سابق، ج3، ص ص 96-110.

[4]- المحجوبي، مرجع نفسه، ص ص 17-18.

[5]- محمد الهادي الشريف، تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، تع: محمد الشاوش، محمد محينية، ط3، دار سراس للنشر و التوزيع، تونس، 1993م، ص 92.

وكان أخطر شيء على الإيالة هو إندفاع القوى الاقتصادية سنة 1815م خاصة بعدما وفرت الثورة الصناعية لها القوى الاقتصادية والعسكرية، لتبدأ أوربا حملتها ضد شمال إفريقيا ومنها تونس من أجل القضاء على الجهاد البحري، ضف إلى ذلك أن تونس تأثرت بتغير ظروف التبادل الاقتصادي مع أوروبا وهذا ما إنعكس سلباً على صادرات الإيالة من حبوب وزيوت وشاشية[1]، حيث إنعكس التسرب التجاري الأوروبي في البلاد التونسية منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر سلباً، فالتجارة الخارجة التونسية إنفتحت على العالم الأوروبي فإرتفعت بذلك الواردات على الصادرات، وذلك من إستيراد للمواد الثمينة والكماليات، وتقلصت مقابل ذلك الصادرات خاصة الشاشية بينما تضخمت مكانة المنتوجات الفلاحية خاصة زيت الزيتون، وفي بعض الأحيان الحبوب التي بلغت سنة 1826م نسبة 72%.[2]

ومما سبق ذكره نستطيع أن نقول أن أوضاع تونس الاقتصادية قبل الأزمة المالية كانت متأثرة بالإصلاحات التي قام بها البايات كما كانت متأثرة بمنتوجات الأوروبيين واستيلاءهم على تجارتهم، وهذا ما أثر سلبا حيث تراجعت المنتوجات المحلية (الشاشية وزيت الزيتون) لتحل محلها المنتوجات الأوروبية.

---

[1]– الشريف، مرجع سابق، ص 92.

[2]– الشاطر، مرجع سابق، ص 08.

المبحث الثالث: الأوضاع الإجتماعية في تونس قبل الأزمة:

كان المجتمع التونسي كغيره من المجتمعات عبارة عن مزيج من السكان تمثلوا في كل من البدو وأشباه البدو والبربر، الأتراك، الزنوج، إضافة إلى اليهود، الأندلسيون والأوروبيون.

بالنسبة إلى البدو وأشباه البدو فقد كانوا يعيشون ضمن قبائل متفرقة، غير أن هذه القبائل ضعفت كثيرا منذ هيمنة العثمانيين على تونس ليزداد ضعفهم أكثر بعد الاختراق الرأسمالي الأوروبي للبلاد في القرن التاسع عشر، ورغم خشونة طباع هذه القبائل وميلها إلى العنف إلا أنها تعد قبائل متطورة على نظيراتها في الجزائر و المغرب الأقصى وليبيا، حيث ورثت الكثير من مكتبات الحضارات الراقية التي تعاقبت على تونس.[1]

لقد كانت هذه القبائل قائمة ليس فقط على الإيمان بعلاقات القرابة الدموية، وإنما كذلك على الإسلام والعروبة وهو الشعور بالانتماء إلى رقعة جغرافية واحدة إلى جانب إيمانها بوجود فضاء معني هو البلاد التونسية.[2]

الأتراك: نجدهم خاصة في تونس العاصمة و المهدية وهم الضباط وكبار الأعيان. وقد كانوا يحتقرون السكان المحليين ولا يتزوجون منهم إلا نادرا.[3]

الزنوج: هذه الفئة من المجتمع نجدها خاصة في الواحات، وينحدرون من العبيد الذين جلبوا من إفريقيا السوداء، و هم غالبا عمال بالحصة خدم أو مزارعون صغار في أحسن الحالات،

---

[1]- الشاطر، مرجع سابق، ، ص 05.

[2]- الشريف، مرجع سابق، ص 69.

[3]- نفسه، ص 69.

و قد كان هؤلاء يباعون في الإيالة بأسعار متفاوتة [1]لأنه يرتبط بدرجة التعليم والتربية ، كما أن ثمن الذكر أغلى من ثمن الأنثى و ثمن العبد الأسود أقل من ثمن العبد الأبيض.[2]

ولإلغاء العبودية فإن البايات عمدوا إلى ذلك بالتدريج، حيث كان بداية ذلك إبطال عادة رفع الصحف على القصب وراء جنائز المعتوق عليهم[3]، وفي هذا الصدد يتحدث ابن أبي الضياف عن وفاة مصطفى باي (1837-1835م) فيقول: "**ودفن من الغد حذو أبيه، وعتق عليه ابن وغيره عددا كثيرا من الأرقام وإن لم يتبعوا نعشه بالقصب التي بها العتق على العادة**".[4]

كما أن الدول الأوروبية تدخلت في هذا الأمر، حيث أرسلت سنة 1841م رسولاً إلى الباي يثني عليه ويطالب بضرورة تحرير العبيد، وسنة 1842م أصدر أحمد باي أمرا يمنع التجار من إدخال العبيد وفي حال إدخالهم يمنعون من بيعهم ويدفعون ثمن تحريرهم، وآخر السنة أمر بأن مواليد تونس لا يشترون ولا يباعون.[5]

لقد انقسمت قبائل تونس إلى صفين في الشمال و الوسط وهي:

الصف الحسيني: نسبة إلى حسين بن علي و ينقسم هذا الصف إلى السواسي أولاد سعيد وأولاد عيار.[6]

[1]- التيمومي، مرجع سابق، ص 400.

[2]- محمد حسن جوهر، تونس، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1921م، ص ص 79-80.

[3]- التيمومي، مرجع نفسه، ص 399.

[4]- إبن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 86.

[5]- نفسه، ج4، ص 87.

[6]- الشريف، مرجع سابق، ص 79 .

كانت الدولة تعتمد على قبائل الصف الحسيني فيما يتعلق باستخلاص الضرائب وفرض الأمن، حيث كان رؤساء وأعيان القبائل يتمتعون بامتيازات جبائية وعطايا متنوعة.[1]

كان الجنوب أيضا منقسما فنجد صف شداد و يتألف من بنو زيد، الحمارنة، وقليلا ما كانت هذه القبائل تتوحد أمام العدو المشترك.[2]

أما بالنسبة إلى البربر فقد سكنوا الجنوب الشرقي لتونس، إلا أنهم كانوا يتقنون اللغة العربية مما جعلهم متعايشين مع العربوهم السكان الأصليون لتونس.[3]

اليهود: يعيشون أساسا من التجارة و خاصة تجارة المال (الذهب، الفضة..) التي يفر منها أغلب المسلمون لأسباب دينية، و ينقسم اليهود إلى طائفتين: طائفة التوانسة (هم الأغلبية)، جاؤوا للبلاد منذ القديم والطائفة الثانية هي القرانية (وهم الأقلية) جاؤوا لتونس حديثا من أوربا، حيث كان أغلب التونسيين فقراء بينما القرانة أغنياء و يحملون الجنسية الإيطالية في أغلبهم.[4]

عاش يهود تونس في أحياء متميزة تسمى الحارات، وكان هناك تناقض بين الأغلبية المسلمة و الأقلية اليهودية لأسباب دينية وثقافية وخاصة الاقتصادية (ممارسة أغنياء اليهود للربا)، حتى أن يهود تونس تقلدوا عدة مناصب وزراية في القرن التاسع عشر.[5]

---

[1]– الشريف، مرجع سابق، ص 83.

[2]– نفسه، ص 83– 85.

[3]– إسماعيل أحمد ياغي، محمود شاكر، تاريخ العالم الإسلامي الحديث و المعاصر، ج2، ط1، دار المريخ للنشر، الرياض، 1993م، ص 91.

[4]– جوهر، مرجع سابق، ص 57.

[5]– نفسه، ص 58.

الأندلسيون: هم الموريسكيون الذين طردوا من الأندلس على إثر حركة الاسترداد وقد كانوا يتفاخرون و يستعلون على بقية السكان، و اشتغلوا بالفلاحة، غرس الكروم، صناعة الشاشية وحتى الموسيقى.[1]

الأوروبيون: هم تجار و مُسيِرون (فرنسيون، إيطاليون، إنجليزيون، مالطيون وصقليون) دخلوا تونس واختلطوا بسكانها حتى أن منه من كان يتقن اللغة العربية.[2]

هناك صنف آخر وهو الغرابة وهم الجزائريون الذين هاجروا إلى البلاد بعد احتلال الجزائر عام 1830م.[3]

لقد أخذ سكان تونس يتناقص بسبب تكاثر الأوبئة في القرن التاسع عشر (1849م/1850م)، حيث حل مرض الطاعون بالبلاد والذي أودى بحياة العديد من العلماء أمثال الشيخ الطاهر بن مسعود[4]، كما تسبب في تعطيل زراعة الإيالة مما تسبب بانتشار المجاعة والفقر.[5]

وعلى العموم نستطيع القول أن الحالة الاجتماعية للإيالة خلال الفترة الممتدة من 1837م إلى 1855م تميزت بالفقر و المجاعة، خاصة بعد حكم أحمد باي الذي أمر بزيادة الضرائب ضنا

1– جوهر، مرجع سابق، ص 80.

2– زيادة، مرجع سابق، ص 75.

3– جوهر، مرجع نفسه، ص 85 .

4– هو من بيت شرف و صلاح، و قد إنتفع بعلمه أعيان من المملكة أي انتفاع، وكان في مجلس احمد باي، للمزيد أنظر: ابن أبي الضياف، مصدر سابق ، ج8، ص ص 165–167.

5–ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 3، ص ص 127–129.

منه أن ذلك سيعوض خزينة الدولة وسيوقف الناس من التفكير في التمرد، كما اقترنت المجاعة بالأوبئة من طاعون وكوليرا وغيرها حتى مات خمس التونسيين، لتبلغ نسبة الموتى في بعض الجهات ثلثي الأهالي كما وقع في القيروان أو أربعة أخماسهم كحال قبائل الهمامة.[1]

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره من أحداث عن أوضاع إيالة تونس السياسية والاقتصادية والاجتماعية قبل الأزمة نستطيع أن نتوصل إلى النقاط التالية:

فترة الحكم الممتدة من حمودة باي إلى محمد باي حاول فيها البايات الابتعاد عن لواء الدولة العثمانية.

رفضت الدولة العثمانية ذلك، وكانت ضد التقرب الفرنسي التونسي خاصة من ناحية المعاهدات المبرمة دون موافقتها.

كان اقتصاد الإيالة من الناحية العامة متدهور لسيطرة الأوروبيين على التجارة الداخلية والخارجية إضافة إلى مداخيل البحر.

إجتماعيا امتزج المجتمع التونسي بالعديد من الفئات الاجتماعية تفاوتت في الطبقات الاجتماعية.

[1] – أحمد عبد السلام، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1987م،ص 18.

الفصل الثاني

جذور الأزمة في تونس خلال القرن التاسع عشر

المبحث الأول: الأزمة في عهد أحمد باي ومحمد باي.(عهد الأمان)

المبحث الثاني: دور الوزير مصطفى خزندار في الأزمة المالية في تونس وتشكيل اللجنة المالية الدولية.

في أوائل القرن التاسع عشر بدأت تونس تستيقظ إلى طريق النهضة، وكان يربطها بالدولة العثمانية مجرد روابط روحية، فبادرت بالتحرر من القيود ثم اتجهت إدخال بعض الإصلاحات على مختلف الميادين، حيث نجد على عرش هذه الإيالة الباي الشهير أحمد باي وأخوه محمد باي اللذان أدخلا عدة إصلاحات حيث كانت تونس تسير بحظى واسعة في سبيل الرقي والتقدم، كما كان هناك وزراء في بلاط الحكم، نواياهم سيئة اتجاه هذه الإصلاحات، كانوا يعملون على جعل الإيالة مسرحا للهو والإسراف والبذخ، الأمر الذي جعل البلاد التونسية تدخل في أزمة لا مخرج لها.[1]

ومنه نطرح التساؤل التالي:

ما هي أهم إصلاحات أحمد باي ومحمد باي؟ وما هو دور الخزندار في ذلك؟ وكيف بدأ التوافد الأجنبي إلى إيالة تونس؟.

---

[1]- زيادة، مرجع سابق، ص 23.

المبحث الأول: الأزمة في عهد أحمد باي ومحمد باي:

1_ الأزمة في عهد أحمد باي1837 _ 1855م:

فور تسلم أحمد باي لأمور الإيالة أخذ في إحداث إصلاحات مست كلا من الجانب العسكري، التعليمي وحتى العمراني.[1]

فبالنسبة إلى إصلاحاته العسكرية فقد اهتم هذا الباي بترتيب الجيش النظامي. كما عظم رؤسائهم حتى كون جيش قوامه ثلاثين ألفاً. وكان هذا بعد أن فرض التجنيد الإجباري على رعيته والذي أثر سلبا على اليد العاملة بالإيالة. وقد قدرت قوة الجيش على النحو التالي:

- 2000 من العساكر النظامية.
- 500 من الخيالة غير النظامية.
- 300 من العساكر المعروفين بزواوة العاملين غير النظاميين.
- 200 من العساكر المعروفين بالحنفية غير النظامين.
- 140000 من عساكر الرديف النظامي.
- 2000 من عساكر الرديف الخيالة.
- 7000 من عساكر الرديف من الزواوة.
- 4000 من عساكر الرديف الحنيفة.

---

[1]– إبن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص ص 25_26.

- 31500 المجموع. بالريالات.[1]

أما عتاد العساكر فقد إستقدم الباي أربعة آليات مدفعية واشترى من الانجليز والفرنسيين أسلحة، إلا أنها كانت غير صالحة للاستعمال مع العلم أن الباي دفع أموالا كثيرة.[2]

ولتدريب هؤلاء الجنود استدعى مدرسيين ومستشارين فرنسيين وانجليز للخدمة في جيش الإيالة وأسطولها، وقد استغل هؤلاء الفرصة للقيام بأعمال الجوسسة والتدخل في الشؤون الداخلية لتونس.[3]

وأنشأ أحمد باي مدرسة عسكرية سماها مكتب المهندسين أو ككتب العلوم أو الحربية أو مدرسة باردو العسكرية، وكان يدرس فيها الرياضيات والتعبئة الحربية والمدفعية[4] والجغرافيا وحتى اللغة الفرنسية.[5]

حتى أن هذه المدرسة قامت بتخريج ضباط فنيين ومهندسين وموظفي في الإيالة، وذلك بعد أن دعمها الباي بمدرسين أوروبيين من (فرنسا، إيطاليا، وإنجلترا) حوالي ثلاثين مدرسا بستون ريالاً في الشهر، ثم رتب إثنى عشر مدرسا أخر بمرتب خمسة عشر ريالا في الشهر.[6]

---

[1]–محمد بيرم التونسي، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار، ج2، ط1، دار صادر، بيروت،1885م، ص 76.

[2]– أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 2007م، ص 91.

[3]– نفسه، ص 92.

[4]– بيرم التونسي، مصدر نفسه، ص 76.

[5]– الجمل، مرجع سابق، ص 160.

[6]– بيرم التونسي، مصدر نفسه، ص 76.

أما الأسطول البحري فقد دعمه الباي بإثنى عشرة باخرة حربية وبارجة من الطراز الكبير وأطلق عليها اسم "الحسينية"، كما أعد مرسى حربي بغار الملح، الذي كانت به أيضا دار لصناعة السفن بحلق الوادي، بالإضافة إلى معامل لصنع السلاح وإصلاحه.[1]

أما الجانب التعليمي فقد اهتم الباي بتنظيم التعليم في جامع الزيتونة حيث عمر خزائنه بنحو سبعة ألاف مجلد، كما استدعى عدد من الأساتذة الأوروبيين للاحتكاك بالمحليين، بالإضافة إلى تأسيسه للمكتبة المحمدية عام 1840م.[2]

وخلال سنة 1846م قام الباي بزيارة رسمية إلى فرنسا حيث استقبل بحفاوة وانبهر لما رأه من مدن وعمران خاصة قصر فرساي، وفور عودته إلى تونس أمر ببناء قصر مشابه له وسمي قصر باردو الذي كلف خزينة الدولة كثيرا.[3]

كل هذه الإصلاحات جعلت تونس في ذائقة مالية أرغمت الباي على زيادة الضرائب لتعويض الخزينة، فعانت الإيالة من الفقر حتى اضطر الجباة للاستغناء عن الجند لعدم وجود القمع الذي تؤخذ عليه الضريبة والذي يوزع على الفقراء، الأمر الذي أدى بالباي إلى الإستراد من مصر.[4]

---

[1]– إبن أبي الضياف، مصدر سابق،ج4، ص ص 36_114.

[2]–نفسه، ج4، ص ص 36– 114.

[3]– نفسه،137 .

[4]– علي سلطان، تاريخ العرب الحديث 1516م–1918م، ط1، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس، دت، ص 534.

2- الأزمة في عهد محمد باي (1855م-1859م) عهد الأمان:

منذ بداية حكمه إهتم كثيراً برعيته، فخفف عنهم الجباية، حيث عوضها بأداء واحد على كل فرد بالغ، وهو ستة وثلاثون ريالا في السنة أي ثلاث ريالات في الشهر، ولم يبق عليهم إلا أعشار الحبوب من القمح والشعير والزيت، ولم يستثني أحد من ذلك إلا أهالي المدن الكبيرة كتونس[1]وسوسة والقيروان، وجعل للزيت مكايل منضبطة وشدد على العمال أن يأخذوا العشر وشيئا قليلا لأن لهم مرتبات يأخذونها من الحكومة على حسب أعمالهم.[2]

وكتخفيف منه على خزينة الدولة قام بتسريح بعض العساكر، ولا يبق في الخدمة إلا على قدر الحاجة، كما ألغى استخدام الأوسمة الذهبية التي كانت تمنح لرجاله.[3]

كما اعتنى محمد باي بتنظيم القضاء الشرعي، فأسس المجلس الشرعي الذي كان يعقد كل يوم بداية من 1857 م، بحظور قاضي الحنيفة والمالكية وبرئاسة الباي نفسه، كما أنشأ مجلسا بلديا لتنظيم المدينة وإصلاحها.[4]

إضافة إلى ذلك فإن الباي عمل إدخال الطباعة العربية لنشر الأوراق الرسمية، كما أصدر سنة 1858 م عمله نحاسية وخفض قيمتها إلى النصف وأصدر في النصف الأخر سندات تدفع

---

[1]- سلطان، مرجع سابق، ص 08.

[2]- نفسه، ص 09.

[3]- بيرم التونسي، مصدر سابق، ص 09.

[4]- إبن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص ص 255-256.

ظلال أربع سنوات.[1]

وقد كان هذا الباي محبا للفلاحة، لهذا فقد اهتم بجلب ماء زغوان الذي كان جاريا لقرطاجة في قنوات من حديد على يد جمعيه فرنسية، يوصل إلى المرسى والحاضرة. وكان مقدار المشروع سبعة ملايين ونصف مليون فرنك تدفع للمهندس الذي كانا فرنسيا، والدولة تدفع ربا بـ 6%، وتدفع ثمن الأنابيب نتيجة هذا الاتفاق بالدولة للضعف بسبب ازدياد مصاريف الدولة على المشروع.[2]

ويقول ابن أبي الضياف في هذا الصدد: "**حتى وإن كان هذا الباي قد خلص الدولة من ورطة الدين الذي أمر به ابن عمه المشير أحمد باي ليصرفه على العسكر التونسي بإسطنبول، إلا أنه في أوقعها في ورطة أفظع، ومحَا ما حسنته الأولى بسيئة هذا الماء التي هي أعظم أسباب الخراب، لأنه أتى بها ومزاج الدولة والمملكة في مرض وخراب**".[3]

وأهم إصلاح قام به الباي هو إصداره لعهد الأمان الذي يعتبر بمثابة دستور البلاد[4]، وتعود أحداث إصداره إلى إقدام الباي على الأمر بإعدام يهودي بعدما تطاول على الدين الإسلامي أمام الملأ، ليستغل هذه الحادثة كل من قنصل إنجلترا "ريتشارد وودRichard wood ، وقنصل فرنسا "ليون

1- بن خوجة، مصدر سابق، ص 166.

2-إبن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 263.

3-نفسه ، ص 263.

4- الشيباني بنبلغيث،الجيش التونسي في عهد محمد الصادق، تق عبدالجليل التميمي، ط1، دار الغرب،صفاقص، 1995م،ص 60.

روشي"Lean Roche ، ويضغط على الباي لإحداث إصلاح يتضمن الأمان لتونس والأجانب، وإلا فإن الأسطول الانجليزي والفرنسي جاهزان للتدخل العسكري في إيالة تونس.[1]

وفي هذه الأثناء تمت صياغة عهد الأمان الذي تألف من مقدمة وإحدى عشر بنداً، بعد أن تشاور الباي وخاصيته، وقد كتبه الشيخ ابن أبي الضياف بحضور ممثلي الدول الأوروبية، وكبار موظفي الدولة، لتقرأ نصوصه في 10 ديسمبر 1857م مع توعد الباي بالعمل بنصوصه، وبحالة عامة فقد نصت بنوده على أمان جميع السكان في تونس على اختلاف أديانهم ولغاتهم، وعلى مساواتهم أمام القانون، والضرائب وحرية الاعتقاد الديني، بالإضافة إلى إنشاء محاكم مختلفة...إلخ، كما منح الأجانب الحق في ممارسة الأعمال ومختلف الصناعات.[2]

إن هذا العهد جعل تونس ملاذاً للإقتصاد الأوروبي، حيث حصل قنصل فرنسا على إمتياز مد خطوط التلغراف وإصلاح أقنية قرطاج لسقي تونس وحلق الوادي.[3]

المبحث الثاني: دور الوزير مصطفى خزندار في الأزمة المالية في تونس وتشكيل اللجنة المالية الدولية:

2- دور الوزير مصطفى خزندار في الأزمة في تونس:

تميزت فترة حكم البايات بصفة عامة بتفويض الباي لأمور الدولة إلى عدد من وزرائه، وقد كان لبعض هؤلاء التأثير المباشر في توجيه سياسة الدولة وخاصة في الجانب المالي، ومن أبرز

1- عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، ج 2، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م، ص 89.
2- ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 240.
3- سلطان، مرجع سابق، ص 540.

هؤلاء الوزراء نجد مصطفى خزندار[1] الذي احتكر الوزارة أكثر من 22 سنة، إلى جانب توليه عددا من المناصب الكبرى كالمجالس والقيادات وغيرها.[2]

فقد تولى مصطفى خزندار[3] في عهد أحمد باي وزارة العمالة أي الداخلية، كما أضاف إليه الوزارة الكبرى والخارجية، ووزارة المال، وكان مقرب من الباي وشديد التأثير به، ولأن وظيفته تقضي التعلق بالأهالي وجميع أصحاب الإدارة فإنه استغل ذلك لزيادة المصاريف بسبب ترفه وانعكس ذلك سلباً على الأهالي بزيادة الضرائب حتى عم البؤس البلاد.[4]

وقد كانت مرتبات الخزندار على النحو التالي:

140000 مرتبه بالوزارة الكبرى.

60000 مرتبه على وزارة العمالة.

60000 مرتبه على وزارة الخارجية.[5]

1- هو مملوك يوناني ولد سنة 1817م، وقد تربى بقصر أحمد باي، ليعينه فيما بعد وزيرا للمالية، وقد اشتهر بمكره وسرقته الكثيرة، عزل عن السلطة عام 1873 م، للمزيد أنظر: بنبلغيث، مرجع سابق، ص 68.

2- بنبلغيث، مرجع سابق، ص 67.

3- أنظر صورته في ملحق رقم01. ص 96

4- بيرم التونسي، مصدر سابق، ص 23.

5- نفسه، ص 23.

6000 مرتبه على نيشان[1] آل البيت الحسيني[2] الذي هو حامل له.

380000 هو مجموع بالريالات.[3]

وقد احتك الخزندار بمحمود بن عياد حتى صار المحتسب والمحتسب عليه[4]، فاشترك الخزندار مع بن عياد في قبض الأعشار ودفعها خاصة منها أعشار الزيت، فقد كان ابن عيد يخفف في مؤونة العساكر، فلم يكن يدفع إليهم إلا الرديء من الزيت، زيادة على مضاعفة الكيل من الدافع بل من سوء عمله أنه كان يدفع للعساكر أوساخ الزيت الذي يحمل في قفاف الحلفة ولا يسيل منها، ويحسب على أنه زيت والأرباح التي يحصل عليها كان يصرفها لصالح الوزير مصطفى خزندار.[5]

حتى أن بن عياد كان يكتب الأوامر بخط يده مع الوزير ويمضيها الباي دون أن يدري ودون علم أحد، وبعدما اكتشف الباي ذلك طمأنة الوزير أن ما يربحه بن عياد يكون الخزينة الدولة، وبذلك جمع بن عياد أموالا كثيرة فر بها إلى فرنسا بعدما أخذ حسنتها ليصبح تحت حمايتها، وهذا ما جعل الباي أحمد يرسل خير الدين باشا لأجل إعادة الأموال بتحكيم إمبراطور فرنسا نابليون

---

[1]- هو ثاني الناشين التونسية ضعفا، وهو نشيان مستدير مرصع بالياقوت يلبس حول الرقبة، جاء به أحمد باي سنة 1839م، وأول من لبسه، هو الخزندار عام 1856 م، للمزيد أنظر: خوجة، مرجع سابق، ص 105.

[2]- أنظر صورته في ملحق رقم02، ص 97.

[3]- بن خوجة، مرجع سابق، ص 30.

[4]- زيادة، مرجع سابق، 30.

[5]- نفسه، ص 30.

الثالث، وقد كان ذلك بعد ثلاثة سنوات[1]، وفرض على بن عياد إعادة سبعة وعشرين مليونا إلى الحكومة التونسية.[2]

غير أن هذه الحادثة لم توقف الخزندار عن سلب أموال الرعية، بل استعان بغير العياد وهو نسيم شمامة[3]،كما استغل مرض الباي ليستبد في قبض الأموال حتى بعد وفاة الباي[4]،حيث كان يبني الزوايا والمساجد بأموال الحكومة ويدعى أنه بناها من ماله الخاص[5]، لكن بالرغم من كل ذلك فإن الدور الأخطر للوزير الخزندار قد برز في عهد محمد الصادق باي[6]، حيث إنصاع هذا الباي لشهواته مما أتاح الفرصة للوزير بإدارة الشؤون المالية والسياسية للإيالة.[7]

حيث كان الخزندار وبغفلة من الباي متعاونا مع الأجانب وعملائهم من أجل السمسرة والتزييف على حساب الإيالة[8]،حتى أنه تمادى بمنح ابنه أموالا كثيرة بتذاكر على المالية

---

[1]- بيرم التونسي، مصدر سابق، ص 8.

[2]- زيادة، مرجع سابق، ص 34

[3]- هو ابن الرمي شلومة، من مواليد 1805م، وهو رجل أعمال يهودي تونسي، تولى عمل عام للدولة التونسية، بما يساوي رتبة وزير ، توفي في 23 جانفي 1837 بإيطاليا، للمزيد أنظر: بيرم التونسي، مصدر سابق، ص 8.

[4]- بيرم التونسي، مصدر نفسه، ص 08.

[5]- زيادة، مرجع نفسه، ص 31.

[6]- من مواليد 21 رمضان 1221هـ/ 2 ديسمبر 1802م، يعرف اللغة العربية، التركية نطقا وشيئا من الكتابة، كما يعرف اللغة الإيطالية، بويع يوم 10 رجب 1213هـ/ 10 أكتوبر 1837م بعد وفاة والده، للمزيد أنظر: ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 4، ص 11.

[7]- بنبلغيت، مرجع سابق، ص 68.

[8]- سلطان، مرجع سابق، ص 547.

مكتوب[1]بها يدفع إلى فلان وزير المال غدا من المال لأمير الأمراء ابننا محمد، مع العلم أن ابن مصطفى خزندار لم تكن له وظيفة رسمية ليصرف تلك الأموال.[2]

وبعد أن حل الباي محمد الصادق[3] المجلس وتمرد الأهالي عليه بسبب الضرائب، وبعد أن انتشرت المجاعة والقحط وداء الكوليرا بين 1856م و1867م ومتعطل الإنتاج الزراعي[4]، وارتفعت الأسعار، كل هذه الظروف مهدت الطريق لتونس نحو الاقتراض لتكون بداياته باقتراض داخلي بواسطة الخزندار نفسه، حيث بلغت قيمته 28 مليون فرنك بفائض 12 %.

كما لجأ إلى قرض جديد سنة 1863م من الشركات الفرنسية والإنجليزية، تزيد قيمته عن 39 مليون فرنك بفائض 7 %، والتزمت الإيالة بدفع 4.2 مليون فرنك سنويا لمدة 15 سنة ليرتفع المجموع إلى 65.1 مليون فرنك والحقيقة أنه لم يصل للخزينة من القرض إلا 5.6 مليون فرنك بسبب نهب مصطفى خزندار للباقي.[5]

ونظرا لعجز الخزينة توقفت تونس عن تسديد الديون بداية من 1866م، مع العلم أن الخزندار حاول الإستدانة من بنك "روتشليد" مبلغ قدره 115 مليون فرنك لكنه لو يجد صدى لطلبه.[6]

1- زيادة، مرجع سابق، ص 32.

2- نفسه، ص 32.

3- أنظر صورته في ملحق رقم03، ص 98.

4- الشاطر، مرجع سابق، ص 11.

5- نفسه، ص 12

6- سلطان، مرجع سابق، ص 547.

وبالنظر لهذه الأوضاع قام خير الدين باشا بإجراء تحقيق مع الخبير المالي (قبيه) حول الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الإفلاس، ليكشف سرقة الخزندار منها أيضا سرقة ابنه محمد لأموال الخزينة[1]، ولأجل ذلك اتجه الباي إلى تشكيل مجلس لمحاسبتهما، غير أنهما امتنعا عن الحضور، حتى أن الخزندار طلب الحماية من قنصل فرنسا الذي قابله بالرفض، ليتجه في الأخير بعد أن سدت أمامه السبل إلى طلب الصلح من الحكومة التي صالحته مقابل غرامه، خاصة وأن سرقاته قدرت بـ 35 مليون.[2]

وعلى إثر ذلك طرد الخزندار من الوزارة ليستلم خير الدين باشا الوزارة من بعده، وقد تبين أن دين الإيالة قدر بـ 125 مليون، قسم إلى 250 سهم مع فائدة 5 %، وكان الاستقطاع من الخزينة التونسية 6.5 مليون فرنك، أي ما يعادل نصف قيمة خزينة الدولة.[3]

وكنتيجة لتزايد القروض ومطالبة الدائنين الرئيسين لحكومة تونس، منهم الممولون والتجار الفرنسيين والإيطاليين، لتقرر في الأخير الدول الأوروبية على تكوين لجنة دولية في مارس 1869م للإشراف على المالية والتونسية.[4]

1

1– سلطان، مرجع سابق، ، ص 547.

2– زيادة، مرجع سابق، ص 34

3– سلطان، مرجع نفسه، ص 547.

4– حلمي محروس، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج 1، ط1، شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004م، ص 243.

_اللجنة المالية الدولية:

تم تأسيس هذه اللجنة في عهد محمد الصادق باي سنة 1869م، وتم تحديد خصائصها بمقتضى قانون صدر في مارس 1870م.[1]

وقد مثلت هذه اللجنة المتكونة من تونسيين وأجانب وعلى امتداد خمسة وعشرين سنة (من 1870م– إلى 1884م)، وكانت تضم جهازين أساسين: اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة.

- **اللجنة التنفيذية:** تتألف من ثلاثة أعضاء، وكانت برئاسة الوزير الأكبر خير الدين التونسي مع مساعدة عضو تونسي له ومتفقد مالية فرنسي، وكانت هذه اللجنة مكلفة بجباية الضرائب المخصصة لتسديد الديون التونسية، كما كانت تقوم أيضا بإعداد ميزانية الدولة.[2]
- **لجنة المراقبة:** وقد تكونت من ستة أعضاء منتخبين وهم أوروبيون إثنان من فرنسا، إثنان من إنجلترا وإثنان من إيطاليا.[3]وكانت هذه اللجنة تقوم بمراقبة عمليات اللجنة التنفيذية، كما كانتا اللجنتان تعقدان اجتماعات مشتركة لمناقشة المسائل التي تخص مداخيل تسديد الديون، أو النظر في مطالب الباي المتعلقة بمنح امتيازات أو إبرام اتفاقيات قروض، وقد كانت اللجنة التنفيذية هي المسؤول الوحيد على إدارة مالية الإيالة كجباية الضرائب المخصصة لنفقات الدولة أو إعداد ميزانية للبلاد.[4]

1– المحجوبي، مرجع سابق، ص 09.

2– جلال يحى، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991م، 695.

3– المحجوبي، مرجع نفسه، ص 10.

4– نفسه، ص 10.

وقد قامت اللجنة المالية الدولية لتفويض مجلس إداري للتصرف في المداخيل الخاصة بتسديد الديون، وكان هذا المجلس يتألف من خمسة أعضاء أربعة أوروبيون وواحد تونسي تعينه اللجنة، تحت إشراف اللجنة التنفيذية ولجنة المراقبة التي ترفع تقريرا حول تصرفه إلى اللجنة المالية بصفة دورية.

وقد انحصر دور اللجنة المالية الدولية في الدفاع عن مقر في الباي وتأمين ديونهم، ففي سنتي 1871م، و1877م تحصل المقرضون على فائض سنوي قدره 5 % أي ما يقابل 25 فرنك على كل منهم بـ 500 فرنك بالنسبة لجميع سنداتهم.

وعلى إمتداد السنوات العشر، و1881م كان معدل الفوائض يقدر بـ 4.733 % في السنة وهذا ما كلف البلاد التونسية أكثر من ستة ملايين فرنك في السنة، وفي حال عجز المداخيل المخصصة لتسديد الديون تجبر الحكومة على دفع مستحقات الدائنين بخصم جزء من اعتماداتها الخاصة دون تغير نظام الضرائب.

المبحث الثالث: الإمتيازات والتدخل الأوروبي في الإيالة التونسية:

كانت بداية التدخل الأوروبي في تونس بين 1851-1873م سلمية، يعتمد على اقتسام[1] السوق التونسية بين الدول الكبرى، غير أن الصراع في فترة التدخل الأوروبي في تونس بدأ تجارياً

1- المحجوبي، مرجع سابق، ص 10.

ثم تطور تدريجيا ليأخذ طابع ماليا ثم عسكريا ثم سياسيا. ووجدت القوى الأوروبية ضالتها لفتح[1] تونس أمام تجارتها في نظام الامتيازات والمعاهدات اللامتكافئة والتسرب الأوروبي إلى البلاد التونسية.[2]

وقد كان نظام الامتيازات في إيالة تونس وسيلة لدعم المصالح الأوروبية البلاد التونسية، ويعود ذلك إلى الدولة العثمانية التي كانت تمنح امتيازات تجارية لرعايا فرنسا وحتى الدول الأوروبية الأخرى، لأنها وجدت في منح تلك الامتيازات مصلحة لها من تنشيط للتجارة والصداقة.[3]

وكما ضم العثمانيون تونس عملت هي الأخرى بهذه الامتيازات مع الأجانب حتى أصبحت الدول الأوروبية تعتبر هذه الامتيازات حقا من حقوق رعاياها.[4]

من تلك الإمتيازات أن الأجانب المقيمون في تونس لم يكونوا خاضعين لسلطة المحاكم التونسية إلا فيما يتعلق بالمسائل العقاربة، فإذا ارتكب أجنبي جناية فإنه يمثل أمام قنصل[5] بلاده الذي يعود الأمر إلية في معقابه أو إخلاء سبيله، وإذا إدُعى على أجنبي في قضية مدنية أو

---

[1]– المحجوبي، ، العالم العربي الحديث والمعاصر" تخلف فإستعمار فمقاومة"، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس،2009م ، ص 40.

[2]– نفسه، ص 40.

[3]–نفسه، ص 41.

[4]– زيادة، مرجع سابق، ص 74.

[5]– هم رؤساء البعثات يوفدون إلى دولة أجنبية لمباشرة أعمالهم ذات طابع اقتصادي وإداري، تهدف عامة إلى رعاية مصالح الدولة أو رعاياها في هذه الدولة. للمزيد أنظر: نبهان، مرجع سابق، ص 221.

تجارية فالقنصل أيضا[1] هو من ينظر في الدعوى، بالإضافة إلى أن ذلك القنصل أيضا مكلف بتنفيذ الأحكام التي تصدرها قنصلية أخرى محليه بشأن أبناء بلده.

وقد كان القناصل المتعاونين مع رعاياهم، حيث كانوا يقومون بتخليصهم من كل ما تصدره المحاكم الأخرى في شأنهم، وإعفائهم من كل إجراء أو ضريبة جديدة، كما كانوا يشاركونهم في تنمية ثرواتهم من خلال دعمهم لهم.[2]

وما زاد التسرب الأوروبي التجاري في الإيالة هو المعاهدات اللامتكافئة التي خدمت الأوروبين أكثر من التونسيين، فبريطانيا فرضت على الباي معاهدة تخدمها تباعا سنتي 1863م و1875م، وكذلك حال إيطاليا سنة 1868م.[3]

لتكون بذلك تونس موطناً مفضلا للتجارة الأوروبية، مع العلم أن هذه المعاهدات منحت حق الملكية العقارية للأجانب والذي سبق وأن ورد في عهد الأمان سنة 1857م. حيث كانت البضائع المستورد لا تخضع عند دخولها البلاد إلى الرسوم جمركية بسيطة (قيمتها 8%)، زيادة على كونها معفاة من الضرائب المحلية التي تفرض في المقابل على البضائع التونسية.[4]

وكل هذه الامتيازات تعم على بقية الدول الأوروبية مثل فرنسا بحكم عهد الأمان الأكثر رعاية، فبموجب هذا العهد كلما أسندت الحكومة التونسية امتيازاً لبلد ما إلا وتستفيد منه القوى

1- الحبيب تامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، تونس، د .ت، ص 25.
2- المحجوبي، العالم العربي...، ص 40.
3- المحجوبي، انتصاب الحماية...، ص 21.
4- المحجوبي، العالم العربي ...، ص 41.

الأخرى. وقد تضاعف الوجود الفرنسي الانجليزي في الإيالة بعد تدهور الأوضاع الداخلية للبلاد التونسية لتضاعف الدولتان مجهوداتها خلال هذه الفترة.[1]

وقد كانت الخبرات العسكرية الفرنسية واضحة في الفِرق التونسية منذ عهد أحمد باي (1837-1855م).[2] وقد كلفت فرنسا مندوبها روش Roches الذي بدأ عمله في تونس منذ1855م[3] بالوقوف ضد المحاولات البريطانية للسيطرة على الأمور الداخلية.[4]

وكان ريشارد وود "Richard wood"قنصل بريطانيا مكلف بنفس المهمة وهي مواجهة النفوذ الفرنسيين وقد برز الصراع بين القنصلين من 1855م إلى 1879م، ففرنسا كانت تحاول إبعاد تونس عن الدولة العثمانية.[5]بينما إنجلترا كانت تحاول توثيق الصلة بين تونس والدولة العثمانية لتبتعد فرنسا وتحصل على امتيازات أكثر.[6]

ولأجل ذلك نجد أن القنصل الإنجليزي رتشارد وود قد تقرب من الوزير مصطفى خزندار من أجل الحصول على امتيازات لصالح انجلترا، وبالفعل تمكن سنة 1871م من أخذ إمتياز مد خط حديدي بين تونس وحلق الوادي وبين تونس وباردو لمدة 99 سنة، وتم تدشين هاذين الخطين في أكتوبر 1872م، ومنحت أيضا في نفس السنة إمتياز مد الخطوط الحديدية بين تونس ومدن:

1- المحجوبي، العالم العربي...، ص 40.

2- ناهد ابراهيم دسوقي، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، دار المعرفة، الإسكندرية، 2008م، ص 231.

3- ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج 4، ص 193.

4- دسوقي، مرجع نفسه، ص 232.

5- نفسه، ص 232.

6- بيرم التونسي، مصدر سابق، ص 143.

باجة، الكاف، بنزرت، سوسة والقيروان. إستطاع هذا القنصل أن يمنح لإنجلترا تأسيس مصرف خاص في تونس له الحق[1]بإصدار العملة، بحيث تأسس هذا المصروف بداية سنة 1873م تحت اسم بنك لندن تونس، ثم فتح له فرع في تونس في نفس السنة.[2]

كل هذه الامتيازات لم تعجب فرنسا وايطاليا، للتجه فرنسا إلى تعيين قنصل جديد بداية من 1874م، وهو روستان "Rostan"، حيث حقق هذا القنصل نفوذ جديد لفرنسا، بأن استطاع سنة 1876م الحصول على امتياز مد خط مجردة لمصلحة "باتينيول"، والتي عمدت بإنجازه فيما [3] بعد إلى فروعها بالجزائر والمعروف بشركة بون قالمة "Boneguelma" وقد دشنت هذه الأخيرة في شهر أفريل 1879م الجزء الأول من الخط الذي كان مقرر أن يربط بن تونس والجزائر.[4] وهذا ما يعني سيطرت فرنسا على بقعة خصبة من أرض تونس من جهة، ومن جهة أخرى سهل على فرنسا إرسال قواتها العسكرية من الجزائر في مدة سيرة.[5]

كما حصلت الشركة نفسها على امتياز مد الخطوط الحديدية الرابطة بين تونس وسوسة من جهة، وبين تونس وبنزرت من جهة أخرى، بعدها تخلت الشركة الانجليزية عنها.[6]

1- المحجوبي، العالم العربي...، ص 44.

2- نفسه، ص 44.

3- نفسه، ص 44.

4- نفسه، ص 44.

5- دسوقي، مرجع سابق، ص ص 243، 244.

6- المحجوبي، مرجع نفسه، ص 45.

كما حصلت أيضا على مدى كل من السكك الحديدية بتونس، وحصلت شركة "باتينيول" في نفس السنة على امتياز حفر ميناء تونس العاصمة.[1]

وقد ارتبطت الشركات المذكورة بتجمعات مالية كبرى، فمجموعة باتينيول، بون قائمة مرتبطة بمصرف الاسقاط، المرتبط بدوره ببنك باريس وهولاندا، وكانت تحصل على امتيازات في إيالة تونس بفضل دعم الحكومة والقنصل لممثلها في الإيالة.[2]

وقد انتهى الصراع الفرنسي الانجليزي على تونس، بعدما لأبعدت انجلترا أنظارها عليها إثر احتلالها جزيرة قبرص عام 1878م، لتظهر إيطاليا وتبدي رغبتها في الحصول على امتيازات بتونس، وقد كان الاهتمام منذ 1865م عندما عينت القنصل "بينا" في تونس والذي عمل على تسهيل هجرة الإيطاليين إلى تونس خاصة بعد معاهدة 1868م التي فتحت للرعايا الإيطاليين أبواب العمل الصناعي والتجاري والزراعي، كما سمح لهم بالتملك.[3]

وكانت إيطاليا خلال السبعينات متحمسة أكثر من فرنسا للحصول على امتيازات خاصة وأن رجال الأعمال الإيطاليين كانوا يلقون الدعم من قنصلهم في تونس وحتى من حكومة روما التي دعمتهم ماديا لتحصل إيطاليا بذلك على خط الحديد تونس حلق الوادي المرسى، عام 1880م.[4]

1- المحجوبي، العالم العربي...، ص 45.

2- نفسه، ص 45.

3- زيادة، مرجع سابق، ص ص 80-82.

4- المحجوبي، مرجع نفسه، ص44.

بعد اضطرت انجلترا لبيعه، بحيث فازت به شركة ملاحة جنوى بدعم مالي من الحكومة الإيطالية على حساب شركة الحديد الفرنسية "بون قالمة"، وهذا النشاط الإيطالي في تونس جعل فرنسا تعني قنصل جديد في تونس رفضته فرنسا وذلك بتشجيعها للقنصل روستان على الحصول على امتيازات أكثر.[1]

لقد كان لنظام الامتيازات والمعاهدات اللامتكافئة أثار سلبية منها عجز الحكومة التونسية عن وضع حد لتجاوزات الأجانب المقيمين بتونس لأنهم لا يخضعون للمحاكم التونسية ولا لقوانين البلاد، حتى أنهم كانوا يتعمدون خرق القوانين، كما لم يكن بوسع الحكومة التونسية بحكم المعاهدات اللامتكافئة منع أو تحديد دخول البضائع الأجنبية إلى البلاد أو حتى التحكم في سياستها الجمركية لحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأوروبية، فعرفت الصناعات التونسية كصناعة الأقمشة الشاشية والمعادن تدهورا لعدم قدرتها على منافسة المنتوجات الأوروبية المصنعة، وكانت هذه المنتوجات المكيفة حسب الطلب غالبا. فأدى غزو أقمشة "ليون الحريرية" وأقمشة "مانشيستر القطنية" للأسواق المحلية إلى إفلاس الحائكيين التونسيين.[2]

كما انخفضت قيمة صادرات الشاشية بداية من 1875م إلى أقل من 250000 فرنك فرنسي، بعد أن كانت تفوق 3 ملايين فرنك ما بين 1861-1863 م وذلك نتيجة المزاحمة التي

1- المحجوبي، العالم العربي...، ص 44.

2-نفسه، ص41.

كانت تلقاها هذه الصناعة في أسواقها باسطنبول وإفريقيا الشمالية، حيث وجدت الطرابيش التونسية رواجا كبيرا.[1]

حتى أن التجارة أصبحت تحتكرها كل من فرنسا، إيطاليا وانجلترا، أزيد من 90 % من المبادلات التونسية بداية من سنة 1860م.[2]

وبالتالي نستطيع القول أن زيادة الامتيازات في الإيالة التونسية آنذاك، كانت دافعا قويا ساعد على احتكار كل من المنتوجات خاصة المحلية منها، بالإضافة إلى زيادة التغلغل الأوروبي داخل الإيالة.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستطيع أن نستخلص أن إصلاحات كلا من أحمد باي، ومحمد باي، كانت مظهرا فقط.

فالبلاد التونسية لم تتحمل نفقات الجيش الكبير الذي أنشأه أحمد باي، ولا المنشآت العمرانية التي جاءت لتشبه العمران الأوروبي.

كما لم تتحمل الخزينة النفقات الباهظة على حاشية محمد باي، حيث بلغ عدد نساؤه 1200 إمرأة.

1- المحجوبي، العالم العربي...، ص 41.

2- أحمد عبيد، التماثل والاختلاف في حركات التحرر المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، ط 1، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 167.

ومما زاد الأمر سوءا هو ازدياد عدد الأجانب الذين ازدادت معهم مصالحهم، فقد حصلوا امتيازات لم تكن لهم حتى في دولهم.

كان هؤلاء الأجانب من جنسيات مختلفة، عاشوا في الإيالة تحت رعاية وإشراف قناصلهم.

الفصل الثالث

إصلاحات محمد الصادق باي و خير الدين باشا ورد فعل الشعب عليها

المبحث الأول: إصلاحات محمد الصادق باي (1882-1859).

المبحث الثاني: إصلاحات خير الدين باشا.

المبحث الثالث: رد فعل الشعب التونسي على الإصلاحات (ثورة 1864م).

ما ميز حكم محمد الصادق باي (1859- 1882م)، هو قيامه فور تسلمه الحكم بإصلاحات كان لها تأثير بارز في تاريخ إيالة تونس، خاصة تعينيه للوزير خير الدين باشا، الذي أثر هو الأخر في الباي، كما أثر في الإيالة.

وعليه نطرح التساؤل التالي: ما هي أهم إصلاحات محمد الصادق باي ووزيره خير الدين باشا؟ وما هو رد فعل الشعب التونسي على هذه الإصلاحات؟

المبحث الأول: إصلاحات محمد الصادق باي (1859- 1882م):

يعتبر محمد الصادق باي من أكبر البايات المصلحين الذين عرفتهم الإيالة التونسية آنذاك، حيث تولى الحكم بعد وفاة أخيه محمد باي[1]، وقد كان منذ بداية عهده عازما على إصلاح أوضاع تونس[2]، حيث قام هذا الباي بعدة إصلاحات شملت مختلف الميادين، فنظم الوزارة والخدمة العسكرية، كما أعاد فتح المدرسة العسكرية وألغى منصب الداي وعوضه بإسم رئيس الضبطية.[3]

كما أنشأ هذا الباي محكمة جنائية ومجلس تحقيق من أجل النظر في أحكام المجالس الأولية، ثم كون مجلس أعلى من ستين عضو، أعضاؤه من إختيار الباي نفسه، يكون ثلثهم من موظفي

---

[1]- عبد المجيد كامل، في بلاد الناس، ط 2، المطبعة العثمانية، بيروت، 1331هـ، ص 03.

[2]- الجمل، مرجع سابق، ص 116.

[3]- سلطان، مرجع سابق، ص 541.

الدولة[1]، يستبدل أكبر الأعضاء سنا كل خمس سنوات، حيث يسمح للباي أن يعين منهم المسؤولين في الحكومة وثلاثة أرباع البقية، بينما يتم إنتخاب الباقين منهم.[2]

وكانت مهام هذا المجلس (مجلس الشيوخ، أو المجلس الأعلى) واسعة، فهو مجلس شيوخ وتشريع في نفس الوقت، وله إختصاصات: منها مجلس الدولة وديوان المحاسبة والمحكمة العليا ومحكمة التمييز، وهو حامي القانون وحقوق الباي والرعايا ومصالحهم، بالإضافة إلى أنه كان يصادق على الضرائب ويحاسب الوزراء.[3]

وكانت السلطة القضائية مستقلة عن الباي، ولها مجالسها ومحاكمها، كما شُكلت محاكم خاصة بالعسكريين ومخلفاتهم، إضافة لتحديده حجم الجيش وتعيين وعزل كبار الموظفين.[4]

لكن هذا المجلس لا يمكن تسميته بالمجلس التمثيلي خاصة وأن الباي من يختار أعضاؤه، غير أن دخول بعض المصلحين فيه وعلى رأسهم خير الدين باشا جعله بداية الأمر مفيدا في مناقشة سياسة الحكومة.

1- عبد الله العروي، مجمل تاريخ العرب، ط $_1$، المركز الثقافي في المغرب، بيروت 2007م، ص 552.

2- ياغي، مرجع سابق، ص 96.

3- سلطان، مرجع سابق، ص 541.

4- بنتلغيث، مرجع سابق، ص 66.

لكن رئيس الوزراء الخزندار إستطاع الحصول على موافقة المجلس على أعماله الفاسدة وسرقاته، وبذلك سقط المجلس علميا، إضافة إلى هذا المجلس فإن الباي قد شكل مجلساً خاصاً يرأسه هو بحضور رجال دولته، من أجل النظر في مصالح الدولة.[1]

وتوقيع العقوبات وما يعرض من المجلس الأعلى ليكون بذلك مجلساً للتصديق لا لتنفيذ قرارات المجلس أو القضاء إلا بعد توقيع الباي.[2]

وقد حررت ضوابط هذه المجالس وضمانات أعضائها في نص سمي بقانون الدولة أو الدستور الذي أصدره الباي عام 1860م، وتم تطبيقه رسمياً في أفريل 1861م، وظل معمول به ثلاث سنوات حتى ثورة بن غذاهم.[3]

يحتوي هذا الدستور على روح عهد الأمان[4]، حيث نصت المواد الثلاثة الأولى على الحريات الشخصية، والمساواة أمام القانون والإدارة والضرائب دون تمييز بين الأشخاص والأديان.

كما نص على إنشاء مجلس إستشاري للشؤون الإدارية يشترك فيه التونسيون والجالية الأجنبية، لكنه لا يبين كيفية تكوين هذا المجلس، لذلك خصصت بعض مواد الدستور الأخرى

---

[1]- سلطان، مرجع سابق، ص 542.

[2]- سايب، مرجع سابق، ص 13.

[3]- العروي، مرجع سابق، ص ص 552- 553.

[4]- سلطان، مرجع نفسه، ص 542.

لتأكد حقوق الأجانب، كالنص مثلاً على حرية التجارة وعدم إحتكار الدولة التونسية لأي نوع منها، بالإضافة إلى حرية امتلاك العقارات والأراضي بداخل تونس.[1]

وقد شمل الدستور أيضا تنظيم الإدارة المركزية والإدارة المحلية، وشؤون الأوقاف كما سن قانون جديد يتضمن حماية حقوق الفلاحين.[2]

وكان صدور هذا الدستور موافقا لأغراض الأجانب، كما كان إستمراراً لخضوع الباي لمطالب القناصل، خاصة وأن محمد الصادق بويع على أساس الإلتزام بعهد الأمان،[3] حتى أن الأجانب إستغلوا هذا الدستور للحصول على الأراضي الزراعية وإمتلاكها، بالإضافة إلى الحصول على إمتيازات التنقيب عن مختلف المعادن حيث كانت في معظمها من نصيب فرنسا، إيطاليا، وبريطانيا.[4]

الأمر الذي زاد من التغلغل الرأسمالي الأوروبي في الإيالة، ليتدهور بذلك اقتصاد البلاد التونسية خاصة بعد تضاعف ديون محمد الصادق الذي أخذ في السير نحو الاستدانة مما زاد الوضع سوءاً.[5]

---

[1]- راشد، مرجع سابق، ص 93

[2]- يونس درمونه، تونس بين الحماية والاحتلال، ط $_1$، مكتبة تونس الحرة، تونس، د.ت، ص 16.

[3]- سلطان، مرجع سابق، ص 541.

[4]- ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج$_4$، ص 93.

[5]- نفسه، ص ص 93 – 94.

كما رفع قيمة المجبى من 36 ريال إلى 72 ريال، وعممها على كافة المدن بعدما كانت على الذكور البالغين من الرعية مستثنين حضر المدن الكبرى.[1]

لكن بالرغم من كل تلك الحقوق التي منحها الدستور للرعايا الأجانب، إلا أنهم إعترضوا على تطبيق القانون التونسي على رعاياهم.[2]

وهذا ما إضطر بالباي إلى تشكيل مجلس خاص سنة 1861م للنظر في القضايا التي يكون أحد أطرافها أوروبي.[3]

وليتفادى الباي ذلك طرح قانون بأنه لا يحق للأجانب التملك إلا لمن يقبل بالقضاء التونسي، فقبلت بذلك بريطانيا سنة 1863م، النمسا 1866م، إيطاليا سنة 1868م، وفرنسا سنة 1871م، إلا أن القضايا التجارية والجرائم تركت للقضاء التقليدي.[4]

لكن بالرغم من كل إصلاحات محمد الصادق باي، إلا أنه تغافل عن حكمه وألقى مقاليد حكمه للمقربين له، وخاصة الوزير مصطفى خزندار الذي أساء إستخدام السلطة الممنوحة له[5]،

وكان الباي في خوف من إحتلال فرنسا لبلاده، لذلك فإنه لم يرفض أي طلب لها، مما أدى إلى زيادة الإمتيازات الأجنبية في تونس في شتى المجالات، والتي من بينها إجبار الباي على بناء

---

[1]- ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص94.

[2]-ياغي، مرجع سابق، ص 96.

[3]- سلطان، مرجع سابق، ص 543.

[4]- نفسه، ص 543.

[5]- الجمل، مرجع سابق، ص 116.

كنائس، وإقامة تماثيل للقديس مثل القديس "لويس" وإنشاء المدارس الأجنبية في تونس، وهذا بدوره أدى إلى تزايد التدخل الأجنبي.[1]

المبحث الثاني: إصلاحات خير الدين باشا:

لقد تميز خير الدين التونسي[2] عن غيره من رجال الإصلاح والنهضة في القرن التاسع عشر أنه جمع بين شخصية المفكر ورجل السياسة، الأمر الذي جعله صاحب تجربة فريدة في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

ففي سنة (1262هـ/1846م)، قام أحمد باي بزيارة رسمية إلى فرنسا، وإصطحب معه خير الدين باشا[3] لإتقانه اللغة الفرنسية[4]، حيث تأثر بما شاهده هناك خاصة الثقافة، وهذا ما يثبته كتابه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"[5]، وقد كانت إصلاحاته سياسية وثقافية مبتعداً بذلك عن الطابع العسكري.[6]

---

[1]- زين العابدين شمس الدين نجم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011م، ص 140.

[2]- من مواليد (1889-1822)، وهو من كبار النهضة بتونس، استفاد من التقدم العلمي بأوروبا وتأثر بأفكار الثورة الفرنسية وآراء المصلحين العثمانيين، عين وزيرا للبحر في عهد محمد الباي، وأجرى عدة إصلاحات داخل الدولة منها تخفيض عدد الجند تخفيضا للنفقات، من مؤلفاته أقوم المسالك في معرفو أحوال الممالك، للمزيد أنظر: يوسف مناصرية، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين (1934-1919م)، دار هومة، الجزائر، 2013م، ص 19.

[3]- أنظر صورته في ملحق رقم 04، ص 99.

[4]- خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تقديم محمد حداد، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، د ت ن، ص 32.

[5]- ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 121.

[6]- نفسه، ص 121.

وقد واجهته مشكلة كبيرة وهي الديون والضرائب المرهقة والتدهور الإقتصادي للبلاد بشكل عام، ثم كانت المرة الثانية التي زار فيها خير الدين فرنسا سنة 1269هـ/1853م، و1272هـ/1856م، وذلك بعدما فر مصطفى بن عياد من تونس بتواطئ مع الوزير مصطفى خزندار[1]، وكان محملا بأموال ضخمة ليحصل على الجنسية الفرنسية ويصبح في حماية فرنسا.[2]

فعلى المستوى السياسي: رأى خير الدين التونسي أن خير وسيلة للنهوض بتونس هو إصلاح أنظمة الدولة وتوجيه الأمة[3]، ففي عهد محمد الصادق باي أصبح لخير الدين مكانة مرموقة، فقد قربه منه ليسمى "كاهية" وهو مساعد الرئيس بالمجلس الأكبر سنة 1286 هـ/ 1860 م، ثم رئيساً عام 1277هـ/ 1861م، وتمكن في هذا الموقع من تشكيل مساعدين له وأنصار ساعدوه في الإعلان عن الدستور عام 1861م وهو أول دستور عربي إسلامي.[4]

ولقد قام خير الدين باشا بتعديله وفقاً لمبدأ فصل السلطان، كما أقام النظام البرلماني وأسس مجلس تشريعي له سلطة واسعة منها حق خلع الأمير إذا خالف بتصرفاته أحكام الدستور.[5]

كما نظمت الإدارة المركزية والإدارات المحلية تنظيمها معاصرا، إلى جانب البلديات والمحاكم الشرعية وشؤون الأوقاف.[6]

---

[1]– التونسي، مصدر سابق، ص 35.

[2]– نفسه، ص 35.

[3]– علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م، ص 42.

[4]–التونسي، مصدر نفسه، ص 35.

[5]– تامر، مرجع سابق، ص 23.

[6]– نفسه، ص 23.

إضطرت الخزينة التونسية عام 1279 هـ/ 1863م إلى الإقتراض من المصاريف ومضاعفة ضريبة المجبي[1]، حيث كان خير الدين من المتأثرين بالثورة الفرنسية خاصة وأنه عاصر نابليون بونابرت كما درس التنظيمات التي صدرت بتركيا في عهد عبد المجيد الأول، ووضع كتاباً لخص فيه آراءه ونظرته الدستورية.[2]

لكن الملاحظ أن إصلاحاته إصطدمت بحقبتين أولهما: إستبداد الوزير الأكبر مصطفى خزندار الذي حكم تونس حوالي 34 عاما[3]، وثانيهما هم مشايخ الدين الذين كان لهم تأثير كبير على الأمة، بالإضافة إلى تخوف الشعب من الإصلاحات المستوردة من الغرب[4]، لكنه إستطاع شيئا فشيئا أن يكسب ثقة الباي حتى أقنعه بقبول الفكرة الدستورية، فأعلن عام 1867م، دستور المملكة التونسية الجديدة لكن تدخل الدول المتنافسة على تونس وعملها على إثارة الشعب جعله يرفض هذا الدستور حتى عاد حبرا على ورق.[5]

1- التونسي، مصدر سابق، ص 36.

2- بن يوسف تلمساني، "الإيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية (1860م-1881م)"، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ جامعة الجزائر، العدد6، 1413هـ-1992م، ص 35.

3-زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1910م، ص 459.

4-الفاسي، مصدر سابق، ص ص 43- 44.

5- نفسه، ص 44.

وفي سنة (1286هـ/1869م) عُين خير الدين رئيسا للجنة المالية المكلفة بتصفية الديون وتنظيم مداخيل الدولة ومصاريفها، حيث كانت هذه اللجنة أخر أمل للباي للخروج من الإفلاس، وقد ضمت ممثلي عن المصاريف الأجنبية ومسؤوليين تونسيين.[1]

وبعد تولي خير الدين منصب وزير أكبر فيما بين 1873م و1877م شرع في عقد إصلاحات سياسية كذلك، حيث كانت سياسته الخارجية قائمة على الحزم مع القناصل والوضوح في آن واحد.[2] في الوقت الذي كانت فيه فرنسا تستغل الفرص لبسط نفوذها على تونس، كما كانت إيطاليا تسارع إلى مزاحمة فرنسا بالدسائس والإيجار إلى محرري الصحف لنشر أخبار في فائدتها.[3]

فكانت سياسة خير الدين باشا البحث عن سُبل للنجاة من هذه وتلك، حيث رأى أن الأرجح لذلك بتوثيق الصلات مع الدولة العثمانية، وقد نجح في ذلك من خلال إقناع إسطنبول بتوثيق صلاتها مع تونس وإصدار فرمان يقرر أن تونس ولاية عثمانية على أن لحكامها سيادة داخلية.[4]

أما بالنسبة للجانب الإقتصادي: فقد سن خير الدين قانون للفلاحين يضمن لهم حقوقهم، كما وضع برنامجاً خاصاً لتوزيع الأراضي الزراعية على سكان البادية، حيث قسمها إلى

---

[1]– التونسي، مصدر سابق، ص 38.

[2]– أحمد الطويلي، دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس، ط1، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس، 1992م، ص 36.

[3]– شوقي الجمل وأخرين، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م، ص276.

[4]– تشانجي، مرجع سابق، ص 48.

مناطق[1]،وتحرى في إختيار الأمناء والأعوان، وشدد على معاقبة الجباة المختلسين، فألغى الضرائب السابقة وخفف من قيمتها.

كما أبطل الحملات العسكرية الأمر الذي أحدث إنتعاشاً ملحوظاً، حيث حث على إستثمار الأرض وزرعها وغرسها بأنواع معينة من الأشجار المثمرة خاصة النخيل والزيتون.[2]

بالإضافة إلى أنه أصدر قانون على زراعة هاذين النوعين معفاة من الضرائب على الاستيراد والتصدير حيث حدد ضريبة الاستيراد بحوالي 5 % فقط.[3]

لم يكن خير الدين من أبناء الشعب هذا ما جعله يمتلك أراضي واسعة حيث كان يبيع العقارات ويؤجرها.[4]

ورغم ما واجهه من عقبات في عملية إصلاحه مثل إصطدامه بالوزير الأكبر وحتى الأجانب،إلا أنه إستخدم أمواله في إصلاحاته.[5]

لقد حدد خير الدين مصاريف القصر، وأنشأ سجلات الصادر والوارد، كما أحيا الصناعة التقليدية والحرفية إلى جانب محاولته الكبيرة في تقوية علاقة تونس بالباب العالي.[6]

---

[1]– تامر، مرجع سابق، ص 23.

[2]– نفسه، ص 24.

[3]– نفسه، ص 23.

[4]– الفاسي، مصدر سابق، ص 43.

[5]– العروي، مرجع سابق، ص 556.

[6]– سلطان، مرجع سابق، ص 549.

أما بالنسبة للجانب الثقافي التعليمي: فأهم إصلاح قام به خير التونسي في تلك الفترة هو تأسيس المدرسة الصادقية [1].

وكان ذلك بعد تسلمه لأمور الوزارة عام 1873م، حيث رأى أن أحوال البلاد في تدهور وأن أنفع وسيلة لإعادتها هي العلم.[2]

وقد قصد خير الدين بتأسيس المدرسة الصادقية إحداث نشأة محصلة على العلوم التطبيقية التي كانت مفقودة آنذاك، وكان أمله أن تكون هذه النشأة هي محور كل إصلاح.[3]

وقد سبق وأن حصلت تونس على أملاك معتبرة من عقاراتها شملتها عقده الصلح مع وزيرها السابق مصطفى خزندار[4]، فإستشار خير الدين الباي أن ينفع البلاد من خلال إنشاء مدرسة لتعليم العلوم الحربية وبعض اللغات الأوروبية مع علوم عصرية.[5] مثل الفرنسية والإيطالية والعصرية مثل الرياضيات، الفيزياء والكيمياء، وقد بدأت بقبول 150 تلميذ على حساب الدولة.[6]

كذلك إهتم خير الدين بإصلاح التعليم الزيتوني، أي بجامع الزيتونة حيث سن عدة نصوص تنظيمية في هذا الغرض، وقد كان هدفه من ذلك هو تشكيل فئة من النخبة القادرة على المساهمة

---

[1]- التونسي، مصدر سابق، ص 39.

[2]- بن خوجة، مصدر سابق، ص 309.

[3]- تلمساني، مقال سابق، ص 38.

[4]- بن خوجة، مصدر نفسه، ص 310.

[5]- نفسه، ص ص 310- 311.

[6]- مناصرية، مرجع سابق، ص 20.

في حركة الإصلاح، بالإضافة إلى تشجيعه لحركة الطباعة وإهتمامه بالصحافة[1]، لكن المدرسة الصادقية لم تكن تشمل جميع العلوم العصرية لما لاقته من دسائس، حيث أشاعوا أنها بذلك ستُكوِن مثقفين بالثقافة الأوروبية يكونون في المستقبل أعداء للبلاد.[2]

كما قام خير الدين باشا بتنظيم كلاً من الوزارة وشؤون الأوقاف والأحباس[3]، فإذا بإهتمامه بالوقف أسس جمعية لإدارة الأوقاف وخصص رواتب منتظمة للشيوخ والأساتذة[4]، كما أنشأ مجلس للعناية بشؤون الصحة وإدارة غابات الزيتون وإدارة الأوقاف.[5]

جاءت وزارة خير الدين في خضم الأحداث المتواجدة، حيث كانت البلاد غارقة في الفوضى والديون، وبالتالي حاول جاهداً أن يوقف نزيف الأموال التي كانت تتسرب في غير موضعها.[6]

لقد كان خير الدين التونسي قائداً فكرياً عظيماً، دافع عن تونس والإسلام وحضارته ومجده وإنتبه أنه بدون عدالة وحرية لا يمكن أن يعم الإزدهار بالمجتمع وتنتشر العلوم وتنهض البلاد[7]، كما إنتبه إلى أنه بدون تعاضد الجميع، (علماء، سياسة، وشعب) لا يمكن أن يكون لا تقدم ولا

---

[1]– مناصرية، مرجع سابق، ص20.

[2]– بن خوجة، مصدر سابق، ص 312.

[3]– بنبلغيث، مرجع سابق، ص 70.

[4]– التونسي، مصدر سابق، ص 39.

[5]– تامر، مرجع سابق، ص 23.

[6]– بنبلغيث، مرجع نفسه، ص 72.

[7]– تلمساني، مقال سابق، ص 24.

إصلاح، كما أنه إنتبه إلى ضرورة مؤازرة الأجانب للإصلاحات حتى تتم وتنجح.[1] لكن لأنه ليس من أبناء الوطن والشعب، الأمر الذي جعلهم يثورون عليه.[2]

وبالتالي فإن إصلاحاته ومساعيه في تحقيق تكامل وتوازن وبقية إصلاح البلاد فشلت خاصة في المجال السياسي، وذلك بسبب التناقض بين طبيعة الحكم وتصرف الباي ومقربيه.[3] حيث لقي محاربة على المستوى الداخلي والخارجي من طرف أعداء الإصلاح لأنه وقف ضد شهوات الباي[4] ليقرر في الأخير الباي إخراجه من الوزارة في 21 يوليو 1877 م.[5] وقد ترك هذا الرمز بصماته واضحة كوزير مصلح، حيث كانت فترة وزارته هي الفترة الوحيدة المضيئة خلال فترة حكم محمد الصادق باي.[6]

المبحث الثالث: رد فعل الشعب التونسي على الإصلاحات (ثورة 1864م).

نظرا لسياسة الإصلاح المتعثرة والمترجلة التي سنها محمد الصادق باي، وكذا سرقات من كان قبله من الوزراء وأعوانهم كمصطفى خزندار ومحمود بن عياد وإجحاف جامعي الضرائب، كل ذلك جعل الرعية ينقمون على الباي.[7] وما زاد الأمر سوءاً هو أنه في شهر سبتمبر 1863م قررت

1- تلمساني، مقال سابق، ص 25.

2- الفاسي، مصدر سابق، ص ص 43- 44.

3- ابن أبي الضياف، مصدر سابق، ج4، ص 133.

4- المحجوبي، العالم العربي الحديث...، ص 39.

5- الفاسي، مصدر نفسه، ص 43.

6- بنبلغيث، مرجع سابق، ص 70.

7- جان غانياج، ثورة علي بن غذاهم 1864م، تر: لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ط 1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1955م، ص 20.

الحكومة التونسية تعميم المجبى على كافة الرعايا التونسيين دون أي مراعاة لطبقاتهم الاجتماعية، مع العلم أن المجبى لم يكن على سكان العاصمة والمدن الكبرى فقط، وحتى على العلماء والموظفين والعساكر ويهود الحاضرة والطلبة[1].

وبعد مضي ثلاثة أشهر على قرار التعميم صدر أمر أخر على مضاعفة الأداء حيث رفع إلى 72 ريال بعد ما كان 36 ريال للفرد.[2] ليهز هذا القرار الشعب التونسي عامة والأعيان والعمال خاصة، ليتحدوا فيما بينهم مشكلين ثورة بمطالب موحدة.[3] ولقد كانت بدايتها بامتناعهم عن دفع الضرائب، ليقوم في 10 مارس 1864م "مالعون" القنصلي لفرنسا بصفاقص ببعث برقية للباي تفيد بأن القبائل قد اتفقت على الامتناع عن دفع ضريبة الإعانة، وبين أنها في حالة هيجان وسخط على حكومة الباي[4].

وقد كانت لهذه القبائل مطالب تجلت في الغاء الزيادة في الضرائب، والغاء عهد الأمان والمحاكم الطويلة التي تطيل في الفصل في قضاياهم، الأمر الذي جرهم سابق إلى التخلي عن زراعتهم وبيعهم وشرائهم.[5]

لقد اندلعت هذه الثورة أساس في المناطق الريفية والقبلية والوسط من البلاد، ثم سرعان ما اشترت لتتميز بالشمول، ونظرا لتقلها انظم إليها عنصر ثالث فعال وهم الجنود، حيث تسارعوا في

---

[1]- سلطان، مرجع سابق، 544.

[2]- تشانجي، مرجع سابق، ص 41.

[3]- الجمل، مرجع سابق، ص 293.

[4]- نجم، مرجع سابق، ص 140 .

[5]-الجمل، مرجع نفسه، ص 294.

مدن الساحل وقراة وصفاقس بالانضمام إليها وكأنهم كانوا ينتظرونها.[1] حيث عبر هؤلاء عن رفضهم لقرار الباي بمضاعفة المجبى وذلك يرفضهم التفاوض مع وسطاء الباي من رجال الدين، وقد ردوا عليهم بأنهم اكتفوا من الجوع والفقر طيلة 30 سنة، ورددوا كفانا مجبى، كما رددها الأعيان والأهالي والعمال.[2]

ولقد أطلق على هذه الثورة اسم ثورة علي بن غذاهم[3] وثورة العروش وبالرغم من كونها ثورة شعبية عارمة إلا أن الدولة عمدت على التقليل من شأنها بنسبها إلى شخص علي بن غذاهم[4] الذي كان منتزعا للجهة الغربية فقط.[5]

ونشير أن بن غذاهم[6] نجح في جعل القبائل تعينه قائدا، كما في ذلك من مصلحة للجميع، لأنه كان متعلما وكان يبعث بالرسائل إلى الباي ويختمها بختمه الخاص.[7] وبإسم جميع القبائل.[8]

لقد إتسمت الثورة في بداية أمرها بالإعتدال والاستقامة والشرعية، ذلك أن علي بن غذاهم عمل بداية على عقد اجتماع مع الأعراب لأجل تحديد مطالبهم والتي كانت كما ذكرنا سابق

---

[1]– الجمل ، مرجع سابق، ص 295.

[2]–عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب (تونس، الجزائر، ليبيا)، تق: روبار منتران، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1992م، ص 192.

[3]– إستقى تعليمه من جامع الزيتونة، وكان يحسن القراءة والكتابة، كان قائد ثورة 1864 بالجهة الغربية، وقد عرف بين القبائل بلقب "باي الشعب"، للمزيد أنظر: غانياج، مرجع سابق، ص 20.

[4]– التميمي، مرجع نفسه، ص 189.

[5]– غانياج، مرجع سابق، ص 20.

[6]– أنظر صورة علي بن غداهم في ملحق 05، ص 100.

[7]– أنظر ختم علي بن غداهم في ملحق رقم 06، ص 101.

[8]– التميمي، مرجع نفسه، ص 24.

الإعفاء من الأداء الضريبي الثقيل الذي قدر عليهم، ولم يكن في بالهم أن الوضع سيتطور إلى حد كبير.[1]

فقد كان الثوار سيتولون على القوافل والقوارب القادمة من مالطة، وكانت القوافل لا تستطيع المرور لأنها كانت تحت حراسة الثائرين أنفسهم والتي تكون غالبا حمولتها بارود أو رصاص،[2] الأمر الذي جعل الباي يتخذ منحنى أخر لإيقاف هذه الثورة، لذلك إستعان بالوزير مصطفى خزندار الذي استغل فقدان التوازن بين الثوار في كل الإيالة، حيث إنفردت كل مدينة بنزعتها الثورية، وتشكل مجلس في القيروان وصفاقس لإدارة مدنها وطرد عمال الباي من كل المدن، وعليه فقد اتبع الخزندار سياسة فرق تسد والتظاهر بقبول وتحقيق شعارات ومطالب الثوار.[3] فلاستمالة بن غذاهم استعان الخزندار بالشيخ مصطفى بن عزوز، وهو شيخ الطريقة التيجانية ليتوسط للصلح، وبالفعل نجح وقبل بن غذاهم الصلح بأن كاتب الباي يقول:" أنا محسوب شريف وصاحب طريقة، نريد الفضل من الله ثم منك..." [4]

وبعد أن انتهى الخزندار من الصلح وجه أنظاره إلى القبائل فأرسل لهم أليقرو: (Allegro) قنصل الباي بمدينة عنابة، وكانت مهمته إثارة النعرات القبلية حتى تضعف المقاومة ويتحول

[1]- تشانجي، مرجع سابق، ص 41.
[2]- غانياج، مرجع سابق، ص 19.
[3]-نجم، مرجع سابق، 141.
[4]- التميمي، مرجع سابق، ص23.

اهتمامها إلى مشاكل أخرى، وحينها فقط يتسنى تأديبها والقضاء عليها.[1] وبالفعل نجحت سياسة الخزندار في القضاء على تلك الانتفاضة وتسنى له الانتقام من أعدائه شر انتقام، بالإعدام تارة وبالضرب حتى الموت تارة أخرى،كما قام بتخريب ما بقي من البلاد حيث فرض على السكان ضروباً من الأداءات إستنزفت كل ما بقي من ثروة البلاد.[2] أما علي بن غداهم فأدرك أن الصلح لم يكن إلا جزء من مؤامرة للقضاء على ثورته، فولى هارباً إلى الجزائر مع ثلاث ألاف خيمة تنشد السلم والأمان.[3]

وقد مكث بن غذاهم مدة معينة في الجزائر، حيث إكتشفت السلطات الفرنسية مراسلاته بتونس فقررت وضعه تحت الرقابة المباشرة، وعلى أثر ذلك قرر تسليم ما لديه من سلاح ليعود هاربا إلى تونس إلا أنه وقع في أيدي الباي ليسجنه ويموت بسجنه مسموما.[4]

وقد كان لهذه الانتفاضة نتائج كثيرة منها، تغيير في العلاقات العثمانية الفرنسية، ذلك أن الباب العالي وبعد وصول خبر الانتفاضة إليه وبعد استشارة وزير خارجية بريطانيا "اللورد روسل" Lord russel سارع بإرسال باخرتين مع مبعوث الباب العالي للبحث في أسباب هذه الانتفاضة.[5]

---

[1]– التميمي، مرجع سابق، ص 26.

[2]– غانياج، مرجع سابق، ص 21.

[3]– التميمي، مرجع نفسه، ص 26– 27.

[4]– نفسه، ص 27.

[5]– تشانجي، مرجع سابق، ص 41.

وفي نهاية الثورة قام الباي بإرسال خير الدين باشا إلى إسطنبول لتقديم الشكر للسلطان بعد مساندته لتونس، كما طلب أيضا منه التفوض مع السلطان بتسوية العلاقات مع البلدين، إلا أن فرنسا رفضت الفكرة الأخيرة وأوضحت أنها لا تقبل بالوجود العثماني على الحدود الجزائرية.[1]

كذلك إنخفاض مداخيل الدولة نتيجة الإضطرابات، وكذلك إنخفاض أداء المجبى، لتتضاعف في نفس الوقت مصاربف الباي بسبب رغبته في تقوية جيشه وإنشاء بحرية تحمي الإيالة من أي ثورة أخرى.[2]

أما بالنسبة إلى ثورة الساحل التي كانت بقيادة الجنود الذين تراوح عددهم بين 3000 و5000 جندي، فرغم رفضهم صلح بن غداهم مع الباي حتى أنهم طلبوا منه اللجوء إلى الساحل مع من معه[3]، مع العلم أن الباي طلب منهم الصلح[4]، مع كبار ضباطه وبعض رجال الدين، إلا أنهم فشلوا في تحقيق هذا الصلح، مع العلم أن الظروف أو الأوضاع لم تكن لصالح الجنود الثائرين لأن القبائل كانت تميل إلى الصلح، لينتهي الأمر في النهاية إلى تحقيق الباي ورجاله النصر[5] على الجنود الثائين بالساحل بسبب نقص أسلحتهم وإفتقارهم إلى الوحدة.[6]

---

[1]– تشانجي، مرجع سابق، ص 42.

[2]– نفسه، ص ص 43– 45.

[3]– بنبلغيث، مرجع سابق، ص 193.

[4]– نفسه، ص 194.

[5]– غانياج، مرجع سابق، ص 24.

[6]– بنبلغيث، مرجع نفسه، ص 193.

وبالتالي نقول أن رد فعل الشعب التونسي كان عنيفا ضد القوانين التي أعلنها البايات في حق الشعب وهذا ما يجسده قيام ثورة علي بن غذاهم، التي تعتبر أكبر إنتفاضة عرفها التاريخ التونسي آنذاك.

خلاصة الفصل:

مما سبق نستطيع القول أن إصلاحات محمد الصادق باي والتي كان أهمها دستور 1864م، كانت سبباً في إنتفاضة 1864م بقيادة علي بن غذاهم.

أما بالنسبة إلى خير الدين التونسي الذي عمل جاهداً على تطوير البلاد التونسية في شتى الجوانب خاصة التعليمي منها، إلا أنه لم يلق الترحيب من بعض أعيان الباي.هذا الأمر جعله يقدم استقالته من منصبه كوزير، ليترك البلاد تتخبط في أزمتها.

الفصل الرابع

انعكاسات الأزمة المالية في تونس ورد فعل الدولة العثمانية على ذلك

المبحث الأول: الانعكاسات السياسية.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية.

المبحث الثالث: الانعكاسات الاجتماعية ورد فعل الدولة العثمانية على ذلك.

كان الإصلاح المتأخر الذي قام به بايات ومصلحي الإيالة غير كافي للإحداث انقلاب علمي تطبيقي منشود حتى مع إخلاص المصلحين في عملهم، فقرون من التخلف والجمود من الصعب تداركه في سنوات قليلة، حتى أن العمل الإصلاحي كان متأثرا بالأوضاع السياسية والاقتصادية المحيطة به.

زيادة على ذلك فإن الإصلاحات كانت كثيرة النفقات كما كانت كثيرة الهفوات بأن سمحت بتغلغل العنصر الأجنبي أكثر في الإيالة من خلال دستور 1861م وما سبقه من عهد الأمان، كل ذلك أثر سلباً في الإيالة لتتجه إلى الندين من فرنسا وجيرانها بالربى، لينتج عن ذلك أزمة إنجرت عنها إنعكاسات وخيمة على البلاد التونسية ففيما تجلت هذه الإنعكاسات؟ وما كان رد فعل الدولة العثمانية عليها؟

المبحث الأول: الإنعكاسات السياسية:

إستغلت الحكومة الفرنسية الأزمة المالية التي كانت تعاني منها البلاد التونسية بسبب النفقات المالي في سبيل الإصلاحات التي مست مختلف الميادين[1]، وقد كانت متحمسة لاستغلال هذا الوضع في تونس يحكم تواجدها على حدودها (الجزائر)، ورغبتها في الهيمنة الكلية عليه[2]،خاصة وأن إيطاليا كانت قد أرسلت سنة 1878م بعض العساكر لإقناع الباي بقبول الحماية أو التنازل[3]

1– درمونه، مرجع سابق، ص 23.

2– سالم برقوق، الإستراتجية الفرنسية في المغرب العربي، ط 1، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 50.

3- ياغي ، مرجع سابق، ص 350.

عن بنزرت أو إعلانه ميناءا حرا، إلا أن الباي رفض كل ذلك متحججا برفض الدولة العثمانية لذلك.[1]

نجحت فرنسا إبعاد إيطاليا بوعدها بالظفر بليبيا، كمال سبق لها وأن حصلت على موافقة بريطانيا لبسط سيطرتها على تونس من خلال مؤتمر برلين 1878[2]، حيث قال وزير خارجية بريطانيا أن تونس هي امتداد لمنطقة النفوذ الفرنسي.[3]

استغلالا لهذه الظروف أخذت فرنسا سنة 1880م بحشد جيوشها على الحدود التونسية الجزائرية، كما سبق لها وأن أعدت الرأي العام الفرنسي الذي أرفقته بضغوط اقتصادية وسياسية خاصة على إيطاليا لضمان عدم تدخلها.[4]

لقد بررت فرنسا حملتها بأنها لتأديب قبيل خمير[5] لما سببته من إضطرابات على الحدود الجزائرية التونسية فقط، ونشير علماً أن الباي محمد الصادق سبق له وأن توعد بتأمين الحدود ودفع الغرامات.[6]

لقد كان الباي يأمل أن تعارض الدول الأوروبية أول الدولة العثمانية دخول فرنسا لبلاده، أو تدافع عن استقلاله، ولكن الدولة العثمانية لم تفعل شيئا يحول دون دخول فرنسا لتونس، ويرجع

1- ياغي، مرجع سابق، ص350.

2- انعقد في 13 جوان حتى 13 جويلية، بدعوة من بسمارك، التقت فيه الدول الأوروبية الكبرى والدولة العثمانية لإعلان استقلال دول البلقان، واستغلته فرنسا لأخذ الموافقة لدخول تونس، للمزيد أنظر: عيد، مرجع سابق، ص 63- 65.

3- قدورة، مرجع سابق، ص 464.

4- برقوق، مرجع سابق، ص 349.

5- قبيلة تونسية تقيم على الحدود التونسية الجزائرية، للمزيد أنظر: درمونة، مرجع سابق، ص 24.

6- تامر، مرجع سابق، ص 349.

ذلك إلى الضعف الذي كانت تعاني منه وقتئذ[1]، حيث إنهزمت في حربها مع الروس سنة 1877م.[2]

بعد أن إنتهت فرنسا من الإعداد العسكري والسياسي دخلت قواتها البلاد التونسية بتاريخ 24 أفريل 1881م، وكان هذا الدخول براً [3] وبحراً، وفور ذلك احتل قائد الحملة الجنرال بريار[4] بنزرت وبعض المدن الشمالية، وسرعن ما وصلت القوات الفرنسية المكونة من ثلاثين ألف جندي إلى قصر الباي محمد الصادق (قصر باردو) يوم12 ماي 1881م، وأحاط الجند الفرنسي بالقصر، ثم توجه بريار مع القنصل الفرنسي لمقابلة الباي، وقدم له نسختين من معاهدة فرنسية معدة مسبقاً، وأمهله حوالي أربع أو خمس ساعات ليقبل ويوقع المعاهدة.[5]

إضطر الباي تحت الضغط والإكراه إلى توقيع لمعاهدة في 12 ماي1881م [6] وسميت بمعاهدة باردو[7] أو قصر السعيد.[8]

---

[1]- نجم، مرجع سابق، ص 142.

[2]- محمودالسيد، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا،الجزائر،المغرب،موريتانيا)، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2010، ص135.

[3]- أنظر خريطة تحركات قوات فرنسا سنة 1881 في ملحق رقم07، ص 102.

[4]- ولد في 4 فيفري 1824م، أرسل إلى الجزائر 1856، شارك في الحرب ضد الألمان سنة 1870م، وسنة 1881م قاد لواء نحو تونس لاحتلالها، للمزيد أنظر: عبان سامية، "معاهدات الاحتلال الفرنسي للمغرب العربي"، مذكرة تخرج ماستر، تخصص ظاهرة إستعمارية، قسم التاريخ، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2011م- 2012م،(دراسة غير منشورة)، ص 43.

[5]- الشاطر، مرجع سابق، ص 25.

[6]- الفاسي، مصدر سابق، ص 44.

[7]- أنظر نص المعاهدة في ملحق رقم 08، ص 103- 104.

[8]- قدورة، مرجع سابق، ص464.

تضمنت هذه المعاهدة مقدمة وعشرة بنود[1]، ولم يذكر في أي بند فيها لفظ الحماية[2] بل نصت على أنه تدخل عسكري مؤقت.[3]

لقد جاء في المادة الأولى من المعاهدة أن جميع معاهدات الصلح والمودة والتجارة، وكذا جميع الاتفاقيات الأخرى المبرمة بين الباي وفرنسا قد تم تأكيدها وتجديدها.

أما المادة الثانية فنصت على أن القوات الفرنسية تحتل المناطق غير أمنة فقط، وأن هذا الاحتلال سيزول بعدما يعود الأمن لهذه المناطق، أما المادة الرابعة فقد جاء فيها أن الجمهورية الفرنسية تتعهد بتنفيذ جميع المعاهدات التي كانت بين الحكومة التونسية والدول الأوروبية الأخرى، وأخطر مادة مست سيادة تونس كانت المادة السادسة حيث نصت على التمثيل الخارجي فتونس يمثلها خارجيا قناصل ووزراء فرنسا، كما أن الباي ملزم بعدم إبرام أي اتفاقية مع دولة أخرى دون علم وموافقة فرنسا.[4]

وفي هذا الصدد يقول الحبيب تامر في كتابه هذه تونس "...**المعاهدة نصت في دباجتها على أنها معاهدة وداد وصداقة... إنها في الواقع كما تبين من النصوص السابقة اعتداء صارخ على سيادة تونس الداخلية والخارجية**"[5].

1- نجم ، مرجع سابق، ص143.

2- هي أن توضع دولة تحت كنف دولة أخرى لحمايتها من أي إعتداء، ويكون ذلك مرفوقة بالوجود العسكري، وتعتبر الحماية شكلا من أشكال الاستعمار، للمزيد أنظر: نبهان، مرجع سابق، ص 124.

3- قدورة، مرجع سابق، ص 466.

4- تامر، مرجع سابق، ص 29.

5- نفسه، ص 28.

تعهدت فرنسا بمساعدة وحماية الباي وعائلته من أي خطر يهدده وحكمه، وذلك بعدما قضت هذه المعاهدة أن يمثل الحكم الفرنسي في تونس مقيم عام، حيث كان هذا[1] الأخير مختص بالاهتمام بالمصالح الداخلية لتونس، وذلك بعدما قدمت وزارة الخارجية إلى رئيس جمهورية فرنسا في 22 أفريل 1882م ضرورة إلحاق مصالح تونس الداخلية التي هي ضمن نطاق فرنسا بفروع وزارات الجمهورية برئاسة المقيم العام الفرنسي، كما قامت فرنسا في هذه السنة بإلغاء وزراتي الحربية والبحرية التونسية، وهذا نقض لنص المعاهدة التي جاء في بندها الأول أن قوات فرنسا تخرج من تونس بعد إتفاق السلطات الحربيتان التونسية والفرنسية.[2]

فرضت فرنسا موظف فرنسي – مباشرة بعد المعاهدة – على رأس الإدارة التونسية دعي بأمين السر العام للحكومة الفرنسية التونسية، يعينه الباي بعد موافقة المقيم الفرنسي، وقد تمتع الأمين بعدة صلاحيات نلخصها فيمايلي:

- إدارة شؤون الموظفين في الإدارة المركزية، وكذا الإشراف على محفوظات الدولة وسجلاتها.
- عرض القضايا على الوزير الأول ثم توجيهها إلى المختصين.[3]

قامت فرنسا أيضا باستخدام موظفين فرنسيين من أجل العمل في الإدارة التونسية، حيث بلغ عددهم نحو 20 ألف موظف، بينما لم يتجاوز عدد الموظفين التونسيين الخمسة ألاف، يشتغلون في الوظائف الصغرى التي لا يقبل الفرنسي العمل فيها. وكان من نتائج التوقيع على المعاهدة

---

[1]– راشد، مرجع سابق، ص96.

[2]– درمونه، مرجع سابق، ص 29.

[3]– ياغي، مرجع سابق، ص 352– 353.

واستيلاء الفرنسيين على الإدارة أن انتقض الشعب التونسي ضد الباي وفرنسا[1]، حيث عمت المقاومة البلاد لكن فرنسا استطاعت صدها.[2]

بعد ذلك كله أخذت الحكومة الفرنسية تتحايل الفرص لأجل فرض معاهدات جديدة على الباي غير معاهدة باردو التي لم تمنحها السلطة الكافية لبسط سيطرتها الكلية على تونس[3]، ولهذا الغرض عقدت اتفاقيات سرية مع الباي محمد الصادق خلال سنة 1882 م، وتمثلت هذه الاتفاقيات في:

- **إتفاقية 08 جويلية 1882م:** بموجبها اعترف الباي بهيمنة فرنسا على البلاد التونسية، كما منحها كامل سلطته في تقرير الضرائب وتحديد قاعدتها وتحصيلها، وتنظيم المداخيل وإجراء الإصلاحات الإدارية والعدلية، وهكذا جاءت هذه الاتفاقية لتجرد الباي من سلطته الداخلية مثلما حمته معاهدة باردو من سيادته الخارجية.[4]
- **إتفاقية 30 أكتوبر 1882م:** لقد أصرت الحكومة الفرنسية على ضرورة التمسك بمعاهدة جويلية خاصة بعدما سمعت بمرض الباي، وفور وفاة محمد الصادق باي (بين 27 و28 أكتوبر 1882م) نصبت فرنسا علي باي[5] على العرش ودعته إلى توقيع اتفاقية 30 أكتوبر

---

[1]– عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج $_3$، ط $_1$، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 96.

[2]– القصاب، مرجع سابق، ص 24.

[3]– درمونه، مرجع سابق، ص 26.

[4]– المحجوبي، انتصاب الحماية ...، ص ص 84– 85.

[5]– أنظر صورته في ملحق رقم 09، ص 105.

بقصر السعيد، تضمنت هذه المعاهدة ما جاء في معاهدة جويلية مع بعض التغيرات بمسألة الديون التونسية، غير أن البرلمان الفرنسي رفض ذلك، لأنه رأى أن هذه المعاهدة تضر بميزانية فرنسا، لتتأجل هذه المعاهدة حتى جوان 1883م، حيث دعى وزير فرنسا المقيم العام إلى باريس للنظر في الاتفاقية، لينتهي اللقاء بصياغة اتفاقية جديدة عرفت باتفاقية المرسى الكبير [1] في 08 ماي 1883م.[2]

في هذه المعاهدة فرضت فرنسا رسميا حمايتها على البلاد التونسية وهذا ما جاء في المادة الأولى من نص المعاهدة[3]، والتي جاء فيها أيضا أن الباي أقدم على إصلاحات تسهيلا لعمل الحكومة الفرنسية على إتمام حمايتها، والت ترى الحكومة الفرنسية فائدة منها غير أن فرنسا اتجهت إلى عرقلة كل الإصلاحات التي كانت تعود بالفائدة على تونس، معتبرة أن الباي قد سبق له وأن تنازل عن سلطته لفرنسا تبعا للمادة الأولى من المعاهدة.[4]

وبذلك بقي الباي في ظل الحماية يمارس سياسته مع وزرائه ومجلس لشورى، بينما تمتع المقيم العام بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة، كما أنه كان يقدم النصائح للباي الذي أصبحت أوامره غير نافذة إذا لم يصادق عليها المقيم بنفسه.[5]

---

[1]– هي ضاحية من ضواحي تونس، كانت مقرا لعلى باي، للمزيد أنظر: قدورة، مرجع سابق، ص 465.

[2]– تامر، مرجع سابق، ص 29.

[3]– أنظر نص المعاهدة في ملحق رقم10، ص 106– 107.

[4]– تامر، مرجع نفسه، ص 29.

[5]– ياغي، مرجع سابق، ص 353.

من خلال ما تطرقنا إليه نستطيع أن نقول أنه إذا قارنا بين المعاهدتين(باردو والمرسى الكبير)، نكتشف أن الفرق بينهما كان لفظي فقط، فنص باردو وجاء على أساس أنها معاهدة صداقة وحسن جوار بين تونس وفرنسا، كما أبقت للحكومة التونسية شيئا من حقها في عقد الاتفاقيات الأجنبية مع موافقة فرنسا. بينهما نصت معاهدة المرسى الكبير على فرض الحماية الفرنسية على تونس لتلحق بذلك الإدارة الفرنسية مباشرة بالبلاد التونسية، كما منعت تونس من عقد أي اتفاقيات أجنبية حتى وإن استشارت فرنسا بذلك. موافقة فرنسا، بينما نصت معاهدة المرسى الكبير على فرض الحماية التونسية لتحلق بذلك الإدارة الفرنسية مباشرة بالبلاد التونسية، كما منعت تونس من عقد أي اتفاقيات أجنبية حتى وإن استشارت فرنسا بذلك.[1]

المبحث الثاني: الإنعكاسات الإقتصادية:

اتبعت فرنسا سياسة اقتصادية في تونس تمثلت في انتزاع جميع وسائل الإنتاج التونسي بطريقة منتظمة، كما استغلت الأراضي وصخرتها لخدمتها.[2]

نجد أنه قبل الحماية استقرت بتونس جالية فرنسية ضخمة سيطرت على اقتصاد البلاد من مناجم وصناعات ووسائل نقل وتجارة وزراعة[3]، وبعد فرض معاهدة 1881م، أعلنت فرنسا بداية أنها لا تولي أي اهتمام بشأن إمتلاك الأراضي، حيث صرحت أن الحماية هي لتأمين الحدود

1– قدورة، مرجع سابق، ص 467.

2– درمونة، مرجع سابق، ص66.

3– الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830م–1956م، ط $_1$، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د.ت، ص 30.

الجزائرية وكذا منع أي تدخل أجنبي لتونس، ولأجل ذلك قامت بجرد الأملاك العامة، كما اعترفت بأملاك الحبس والوقف.[1]

أخذت فرنسا شيئا فشيئا في تغيير نظرتها وبدأت في استثمار أراضي البور لإسكان مواطنيها وشراء أملاك بواسطة أملاك أخرى تم بيعها إلى مواطنيها بتسهيلات في الدفع مقابل الاستيطان، ونلك تمهيدا للاستعمار الرسمي، ففي سنة 1881 كانت بتونس أملاك متفرقة تحتوي على مسافة ما بين (2500000 إلى 400000 هكتار)، وكانت هذه الأراضي في بادئ الأمر لقبائل تونسية، وسبق لمحمد الصادق باي وأن اقتطع من هذه الأملاك حوالي 200000 هكتار لأملاكه الخاصة ثم شرع في بيعها.[2]

وبعد حماية أخذت فرنسا في شراء أجود هذه الأراضي بسعر 10 فرنك للهكتار الواحد، مانحة إياهم لمستعمرين لهم علاقة خاصة بالإدارة الفرنسية أو البرلمان الفرنسي.[3]

ولتشجيع الأوروبيين عامة والفرنسيين خاصة على الهجرة والاستيطان في تونس، فقد وضعت فرنسا قانونيا يمنح للمالك الأرض ملكيتها ويستطيع تسجيلها في محكمة مختلطة، وهذا ما شجع الأوروبيين على التوافد إلى تونس وزاد من أعدادهم.[4]

---

[1]– درمونه، مرجع سابق، ص 67.

[2]– نفسه، ص 68.

[3]– نفسه، ص 69.

[4]– نجم، مرجع سابق، ص 144.

لقد أدى إرتفاع عدد الأجانب إلى استيلائهم على عدد كبير من الثروة الزراعية والصناعية وحتى الثروة المعدنية، مما حال دون تقدم التونسيين ماديا،[1] ولم تكتف السلطات الفرنسية بذلك، بل عمدت إلى التوسع في تغيير الأملاك الأميرية أو "الدومين"، ففي عام 1881م كانت هذه الأملاك لا تتجاوز مائة ألف هكتار تم الاستيلاء عليها، وعلى ذلك فقد صدرت مراسيم يضم المراعي والعيون إلى الأملاك الأميرية[2]، وهذا ما سبب صدام بين القبائل التي كانت تنتفع بهذه المراعي شمال تونس، ولتقطع السلطات الفرنسية الطريق على هذه القبائل أصدرت حكم من محكمة العقارات بأنه ليست للقبائل أي أحقية يمكن أن تستند إليها في إدعاء الملكية.[3]

عمدت السلطات الفرنسية بتونس أيضاً على الاستيلاء الأراضي المملوكة للأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها، ليس هذا فقط بل استولت أيضا على أملاك الدولة من الأراضي البور من خلال إصدار مرسوم يقضي بضم الأراضي البور إلى ملكية الدولة.[4]

لتستولي بذلك فرنسا على المساحات الشاسعة في الجنوب حول صفاقس، وبذلك يشارك الأوروبيين في إنتاج الزيتون والذي كان من أهم موارد التونسيين قبل الحماية.[5]

---

[1]– المحجوبي، إنتصاب الحماية ...، ص67.

[2]– Ahmed kassabe store,Histoire Générale de la Tunisie (1881-1956), Tom Iv, sud editions, Tunis, 2010, p 38.

[3]– نجم ، مرجع سابق، ص 147.

[4]– ياغي، مرجع سابق، ص 153.

[5]–نجم، مرجع نفسه، ص 143.

أما أراضي الأوقاف ولأنها غير قابلة للبيع، فإن هذا لم يمنع السلطات الفرنسية من اللجوء إلى الطرق الملتوية للاستيلاء على هذه الأوقاف ومنحها لمستوطنيها، ولأجل تحقيق ذلك فإنهم استندوا إلى رأي ضعيف في المذهب الحنفي يبيع استبدال العقار الموقف بيع أخرى إذا كان ذلك في مصلحة الوقف.[1]

وتطبيقاً لذلك إستطاع المستوطنون أن يأخذوا نحو ألف هكتار سنويا من أراضي الأوقاف الشاسعة التي تغطي الأراضي المزروعة في شمال تونس، مقابل إيجار سنوي ضئيل، بل إنهم في كثير من الأحيان كانوا لا يحترمون شروط الاستغلال حتى أنهم امتنعوا عن دفع الإيجار.[2]

لم يقتصر النشاط الفرنسي في اقتصاد تونس على استغلال الثروة الزراعية فقط، بل عمدت إلى الثروة المعدنية، حيث ضمت الأراضي التي يتواجد فيها مناجم الفوسفات أو الحديد أو غيرهما من المعادن إلى الأملاك الأمرية، ثم تنازلت عنها لصالح شركات فرنسية مقابل عوائد بسيطة، ثم جعلت كل ذلك موجه إلى فرنسا فقط.[3]

زيادة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية قامت بتحويل الدين التونسي[4]، بحيث تم إعداد قرار

---

[1]– نجم، مرجع سابق، ص 146.

[2]– نفسه، ص 146

[3]– راشد، مرجع سابق، ص 98.

[4]– المحجوبي، انتصاب الحماية ...، ص 90.

بباريس منسوب للباي يسمح بالتفاوض حول قرض لا يتجاوز 142500000 فرنك بفائض 4%، مع ترك حرية الاختيار لمقرضي الإيالة بين تحويل سنداتهم.[1]

أو إستبقاء قيمتها الإسمية، كما سمح لهم بشراء سندات جديدة يقدر الواحد منها ب 500 فرنك وبفائض 4 % بـ 492 بفرنك وتُقبل مقابل سنداتهم التي تساوي 500 فرنك بـ 5%، ومقابل هذه الأرباح يتكفل أصحاب البنوك بإصدار قرض جديد وتحويل وتسديد الدين الموحد 5%وقسائم السندات التي لم تسدد بعد 1870م، ومن هذا كله فإن فرنسا ضمن ربحاً صافياً بـ 10فرنكات على السند الواحد وفي كل ستة أشهر.[2]

بعد هذا كله، وبعد أن قامت فرنسا بحماية مقرضي الباي ارتفعت قيمة الأسهم التونسية، فقد كانت قيمتها (الأسهم) 157 فرنك خلال سنة 1817م لترتفع بعد الحماية إلى 489 فرنك وهذا ما سمح للمضاربين ببيع أسهمهم التي إشتروها منذ سنوات بـ 220 و165 فرنك بـ 480 أو 490 فرنك.[3]

أما البلاد التونسية فلم تجني الكثير من ذلك، حيث بقي الدين مستمرا، وإن كان فائض القرض الجديد لا يتجاوز 4 % إلا أن مجموع فائدته الذي قدر بـ 63707520 فرنك للسنة الواحدة تجاوز الفائدة السنوية للدين القديم البالغ 6250000 فرنك.[4]

---

[1]– المحجوبي، انتصاب الحماية...، ص91.

[2]– نفسه، ص 91.

[3]– نفسه، ص93.

[4]– نفسه، ص 94.

بعد ذلك عمدت الحكومة الفرنسية إلى حل اللجنة المالية[1] في أكتوبر 1884م، لتنتقل بعدها جميع شؤون تونس المالية إلى المقيم العام، والذي تم تقوية نفوذه في تنفيذ المراسيم الصادرة من الباي.[2]

مما سبق ذكره نستطيع القول أن إنعكاسات الأزمة المالية من الناحية الإقتصادية كانت في مجملها زراعية خاصة وأن الشعب التونسي زراعي بالدرجة الأولى وهذا ما أثر سلباً على الحالة الإجتماعية لتونس.

المبحث الثالث: الإنعكاسات الإجتماعية ورد فعل الدولة العثمانية على ذلك.

1- الإنعكاسات الإجتماعية:

تمثلت إنعكاسات الحماية الفرنسية بداية الأمر بتونس بإرتفاع الجاليات الأوروبية[3]، فالحكومة الفرنسية في تونس كانت تشجع على الهجرة والاستيطان في تونس ليزداد فيها عدد الأوروبيين على النحو التالي:[4]

---

[1]–القصاب، مرجع سابق، ص18.

[2]– نجم، مرجع سابق، ص 144.

[3]– درمونه، مرجع سابق، ص 08.

[4]– نجم، مرجع نفسه، ص 144.

السنة	الجنسية		
	فرنسيون	إيطاليون	مالطيون
1881	700	11200	7000
1886	3500	16760	9000
1891	10000	31000	11700

وما يتضح من الجدول أن أعداد الإيطاليين قبل الحماية الفرنسية لتونس وبعدها كانت نتفوق أعداد الفرنسيين بكثير، ثم شيئا فشيئا بدأت أعداد الفرنسيين تتزايد أما أعداد الفرنسيين المالطيين فقد كانت تقل.[1]

أما أعداد التونسيين في تلك الفترة، فقد كان عددهم عند الحماية مليون ونصف يتركز معظمهم في الأقاليم الساحلية، بينما كان الداخل مقفرا من السكان، ومع ذلك فإن أعدادهم في سنة 1881م كانت تفوق أعداد جميع الأوروبيين، لكن عندما زادت أعداد الأجانب بالإيالة، تراجعت بنسبة الزيادة عند التونسيين، حيث أدت هذه الزيادة إلى[2] إستيلاء الأجانب على قدر كبير من الثروة الزراعية ومعظم الصناعات والثروات المعدنية، وهذا ما أدى لإنتشار المجاعة أوساط

[1]– نجم ، مرجع سابق، ، ص145.

[2]– راشد، مرجع سابق، ص 97.

التونسيين[1]، كما أثرت سيطرة فرنسا على الثروة الزراعية سلباً على الحياة في الأرياف، حيث كان عدد سكان أرياف يتضاعف بينما كانت المساحات الصالحة للشغل والإستغلال تتناقض بسبب إستغلال المعمرين الأوروبيين لها.[2]

أما في شمال البلاد حول المزارع الشاسعة التي يملكها الأوروبيين حيث الزراعات الكبرى ذات الأسلوب العصري، فإنه كان يقابلها منطقة شاسعة قليلة الخصوبة بها أعداد كبيرة من العاطلين إلى حد تصبح فيه الأراضي في عن السكان، خاصة وأن طرق إستغلالها تقليدية.[3]

لقد أحدث النظام الإداري والإقتصادي التونسي تفككاً في الهياكل القبلية التقليدية وفي أنماط العيش القديمة، فنجد أن بعض المشايخ والتجار وغيرهم قد توفرت لهم فرصة الثراء، بينما كانت الأغلبية الساحقة تنغمس في الفقر المدقع، وكنتيجة لذلك وجد سكان مناطق السياسيين أنفسهم مضطربين إلى مغادرة مواطنهم الأصلية والنزوح إلى المناطق الشمالية والغربية للبلاد بحثا عن الشغل.[4]

أما بالنسبة إلى التعليم فقد سيطرت عليه فرنسا بأن أنشأت مدارس تعتمد على اللغة الفرنسية في تعليمها، ولهذا نجد أنه أواخر سنة 1883 م بلغ عدد المدارس بتونس حوالي أربعة وعشرين مدرسة، وقد كان عدد التلاميذ آنذاك كالتالي: 764 فرنسي، 764 إيطالي، 889 مالطي، 1638

---

[1]– نجم، مرجع سابق، ص 146.

[2]– الشريف، مرجع سابق، ص 105.

[3]– نفسه، ص 105.

[4]– نفسه، ص 106.

يهودي و195 تونسي[1]، وكنتيجة كذلك كان الطالب التونسي يتخرج وهو عارف للغة الفرنسية لفظاً وكتابةً، أما لغته الأم فيكون بعيداً عنها.[2]

1-رد فعل الدولة العثمانية على ذلك:

كان تدخل الباب العالي تجاه المسألة التونسية سياسياً بداية الأمر، حيث تمثلت في مناقشات دبلوماسية وبرقيات إحتجاج رسمية بين الطرفين[3]، ففور وصول خبر إشتباكات القوات التونسية مع الفرنسية قامت الدولة العثمانية بإرسال برقيات عن طريق عاصم باشا إلى الدول الكبرى لتأيدها ضد الحدث الذي الم بتونس، إلا أنه لم يلقى التجاوب منهم، وفي هذه الأثناء كانت فرنسا تتوغل أكثر في الأراضي التونسية، مما إضطر بالباي إلى إرسال برقية للحكومة العثمانية لإحتواء المشكلة.[4]

وفور ذلك أرسلت الدولة العثمانية سفرائها في عواصم الدول الكبر لتعرف موقفهم من مشكلة تونس، كما أرسلت فرنسا لقبول الصلح وراسلت الدول الكبر للوقوف كطرف في هذا الصلح، قبلت فرنسا ووعدت الباب العالي بدراسة المسألة، إلا أنها في الحقيقة كانت تماطل فقط لكسب الوقت ولتتجنب أي عسكري ضدها من الباب العالي.[5]

---

[1]- المحجوبي، انتصاب الحماية...، ص 143.

[2]- عبد الله، مرجع سابق، ص 30.

[3]- درمونه، مرجع سابق، ص 18.

[4]- محمد عصفور سلمان، "الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوربي منها"، مجلة دايلي، العدد 56، 2012م، ص 06.

[5]- تشانجي، مرجع سابق، ص 85.

في 3 ماي وصل رد فرنسا بشأن وساطة الباب العالي لحل المسألة التونسية والذي كان سلبياً، ولهذا اتجهت الدولة العثمانية لطلب المساعدة مرة أخرى من الدول الكبرى[1] الموقعة على معاهدة برلين، إلا أن الرد لم يختلف عن سابق، حيث رفض هذا الطلب ووقفت الدول الكبر متفرجة فقط.[2]

بعدما رفضت فرنسا الصلح مع الدولة العثمانية وبعد تجاهل الدول الكبرى للقضية التونسية، عدم الباب العالي على القيام بتدخل بحري في المياه التونسية، ليؤكد على تبعية تونس له من جهة وليجبر فرنسا على قبول التفاوض حول المسألة التونسية من جهة أخرى.[3]

قررت الدولة العثمانية إرسال أسطول بحري لتونس، غير أن هذه الفكرة لاقت معارضة كما لاقت التأييد، ولأجل ذلك إنعقد مجلس الوزراء العثماني لرسم سياستها إتجاه الأحداث[4]، حيث تقر إرسال سفينتين حربيتين بدلا من الأسطول كاملا.

وبالرغم من رفض فرنسا لهذه الفكرة عند سماعها للخبر، إلا أن الباب تغافل عن ذلك وأعد السفينتين للإقلاع بإتجاه تونس، وقبل ذلك التأهب وصل خبر توقيع معاهدة 12 ماي 1881م بين الباي وفرنسا لتتوقف السفينتين عن الإبحار.[5]

---

[1]-الجمل، مرجع سابق، ص 311.

[2]- تشانجي، مرجع سابق، ص 86- 88.

[3]-نفسه، ص 115.

[4]- نفسه، ص 115.

[5]- نفسه، ص 118.

وفي نفس اليوم من التوقيع أعلم عاصم باشا الممثلين الدبلوماسيين في الخارج عن توقيع الباي لمعاهدة 1881م بالقوة، وأن الباب العالي سيحتج عن الموقف السلبي الذي إنتهجته الدول الكبرى إتجاه المسألة التونسية.[1]

نستنتج بعدما وضحناه، أن أوضاع تونس الإجتماعية بعد الحماية كانت مزرية، خاصة وأن فرنسا عمدت إلى تقوية مستوطنيها على حساب الأهالي.

خلاصة الفصل:

لقد إستخلصنا من هذا الفصل النقاط التالية:

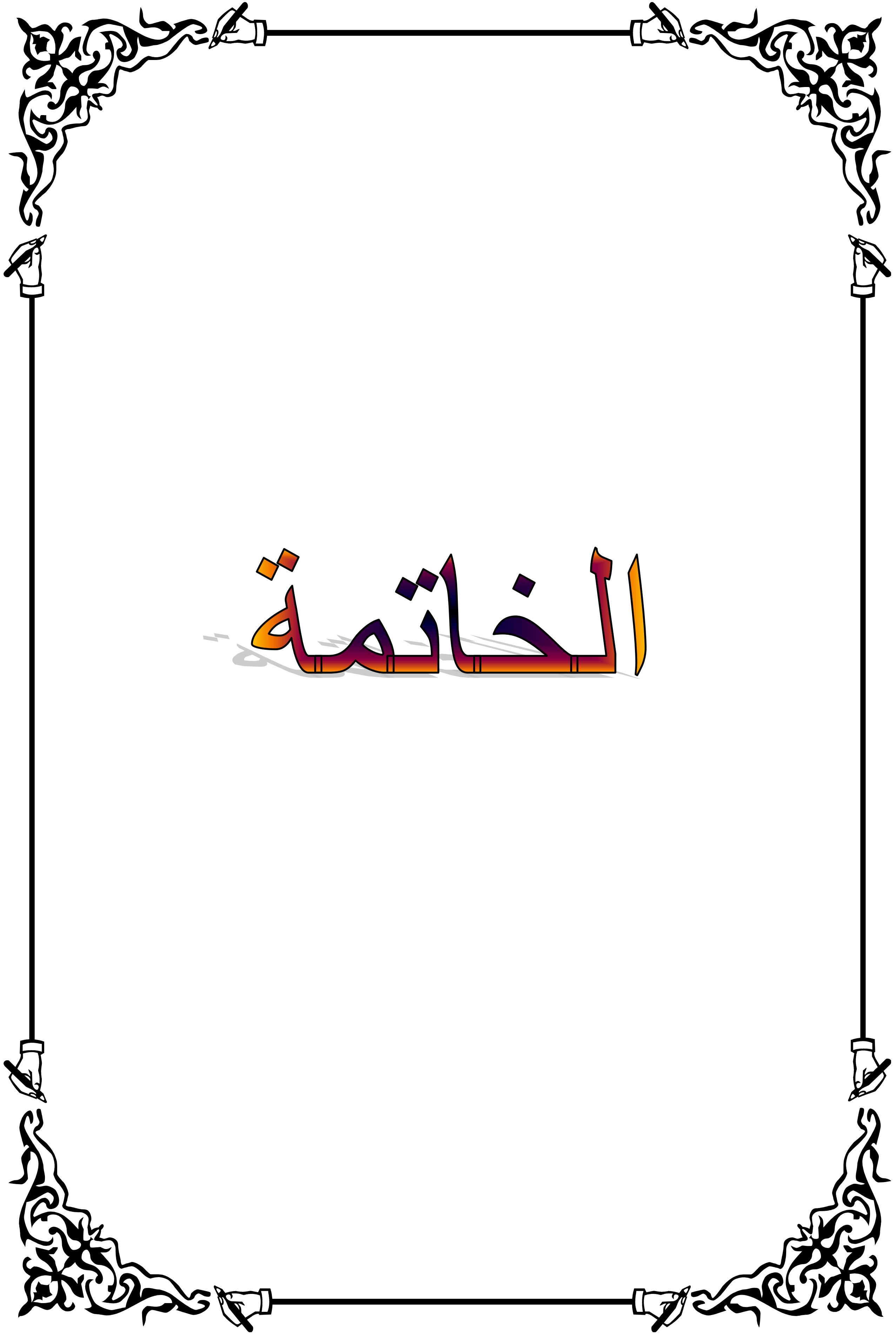
إتخذت فرنسا تمود قبيلة حمير على حدود الجزائر ذريعة لدخول تونس.

فرنسا كانت منذ دخول قواتها أراضي تونس عازمة على إختلالها وهذا ما بداخليها من خلال إرغام الباي محمد الصادق على توقيع اتفاقية باردو 1881 م.

توقيع إتفاقية المرسى، هو إعلان واضح من فرنسا على بسط سيطرتها أكثر على الإدارة وغيرها.

سلبت الحكومة الفرنسية أراضي التونسيين وحتى الغابات لم تسلم هي الأخرى، ليعود ذلك سلباً على حياة التونسي بالفقر والمجاعة.

1– سلمان، مقال سابق، ص 11.



الخاتمة

في ختام دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة نتائج و ملاحظات لخصناها كما يلي:

1- دخلت تونس تحت لواء الدولة العثمانية بداية من 1573م أخذت شيئا فشيئا تبتعد عنها ليتحقق ذلك الإبتعاد في عهد البايات ولو نسبيا،بسبب رغبة هؤلاء في الإستقلال عنها ليكونوا تابعين لها روحيا على أساس أن العالم الإسلامي هو وطن واحد.

2- شهدت تونس حركة إصلاحية منتصف القرن التاسع عشر، حيث كانت بداياتها خلال فترة حكم أحمد باي (1837-1855م) الذي صرف كثيراً خاصةً على التعمير، ثم تبعه محمد باي (1855-1859م) الذي أراد أن يصلح تونس بعهد الأمان 1857م إلا أنه لم يفلح لأن هذا العهد فتح تونس للأجانب.

3- دخلت تونس في أزمة مالية نتيجة البذخ ومحاولة الإصلاح على طراز أوروبا، حيث ساهم في هذه الأزمة وبشكل كبير بعض المتآمرين مع فرنسا أمثال مصطفى خزندار وبن عياد.

4- إستغلت الدول الأوروبية الوضع المالي لتونس لتحصل على إمتيازات وتبرم معاهدات غير متكافئة مع البايات لصالح رعاياها، وقد تقدمت هذه الدول فرنسا التي إحتكرت الكثير من المشاريع.

5-عادت الإمتيازات والمعاهدات بالفائدة على الدول الأوروبية بإستغلال ذلك للسيطرة على التجارة الداخلية والخارجية لتونس، لتجد هذه الأخيرة نفسها تتخبط في نفس الأزمة التي حاولت الخروج منها بالإستدانة التي ساقتها لتعيين لجنة مالية دولية عليها.

6- في خضم الأزمة تظهر شخصية خير الدين باشا المصلح والمرشد للباي محمد الصادق الذي عينه وزيرا خلفا للخزندار، وقد تميز إصلاحه بأن كان مستنبطاً من الغرب، الأمر الذي جعل رجال الدين يعارضونه.

7- رفض الشعب التونسي إصلاحات الباي ووزيره ولهذا عمت البلاد ثورة عارمة سنة 1864م.

8- زادت الثورة وضع البلاد سوءاً لأنها كانت سببا مباشرا لتدخل العنصر الأوروبي خاصة فرنسا.

9- إنعكست الأزمة سلبا على الإيالة، ففرنسا وبحكم إمتيازاتها بالبلاد وكذا تحكمها بدين تونس أرغمت الباي على التوقيع على إتفاقيات خدمت مصالحها أولاً، وبذلك قضت تماما على وجود سلطة الباي.

10- دخول فرنسا لتونس لم يلق معارضة من الدول الأوروبية ،مما يدل على أن الدخول كان بتخطيط مسبق وبإجماع الدول مع بعضها.

الملاحق

ملحق رقم 01: صورة مصطفى خزندار :[1]



[1] _التميمي ، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب (تونس ،الجزائر، ليبيا)، ص ص 32-33

ملحق رقم 02 : صورة لنيشان البيت الحسيني[1]



[1] _ بن خوجة ، مصدر سابق ، ص 105.

ملحق رقم 03 : صورة محمد الصادق باي .[1]



[1]_تشانجي ،المسألة التونسية والسياسة العثمانية1881_1939،ص ص 136 .138.

ملحق رقم 04:صورة خير الدين باشا : [1]



_ الطويلي ، دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية في تونس، ص 25[1]

ملحق رقم 05:صورة علي بن غذاهم [1]



[1] _التميمي ، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب(تونس، الجزائر، ليبيا) ، ص ص24_25 .

ملحق رقم 06: ختم علي بن غذاهم:[1]



[1] _التميمي ، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب(تونس، الجزائر، ليبيا) ، ص ص 25.24.

ملحق رقم 07: خريطة توضح تحركات القوات الفرنسية عند دخولها تونس سنة 1881م[1]

[1]_الشاطر، تونس عبر التاريخ ، ص 19 .

ملحق رقم 08: النص الكامل لإتفاقية باردو12 ماي 1881م:[1]

إن دولة الجهورية الفرنسية ودولة سمو باي تونس، لما كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرًا على حدود الدولتين وبسواحل المملكة التونسية، وأن يحكما علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار، فقد اتفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين وبناء على ذلك فإن فخامة رئيس الجمهورية الفرنسية قد عين جناب الجنرال بريار نائبًا مفوضًا من طرفه، فاتفق جنابه مع سمو الباي المعظم علي البنود الآتية:

البند الأول ـ إن معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني ـ لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتم على دولة الجمهورية الفرنسية اتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان العاليان المتعاقدان، قد رضي سمو باي تونس بأن تحتل القوات الفرنسية العسكرية المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل.

ويزول هذا الاحتلال عندما تتفق السلطتان الفرنسية والتونسية وتقرران معًا بأن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على المحافظة على استتباب الأمن العام.

البند الثالث ـ تتعهد الجمهورية الفرنسية ببذل مساعدتها المستمرة لسمو الباي وحمايته من كل خطر يمكن أن يهدد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع ـ تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية.

البند الخامس ـ يمثل الدولة الفرنسية لدى سمو الباي وزير عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسية وبين السلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين.

البند السادس ـ يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بألا يعقد أي عقد ذي صبغة دولية من دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها.

---

[1] _ زيادة ، تونس في عهد الحماية ، ص 182.

نص معاهدة باردو 12 ماي 1881م.[1]

البند السابع ـ تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي للمملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن ـ تفرض غرامة حربية على القبائل العاصية بالحدود والسواحل ويتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها في اتفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسئولة علي تنفيذ هذا الاتفاق.

البند التاسع ـ لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعًا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربة ومرسى قابس والمراسي الأخرى بالمملكة التونسية.

البند العاشر ـ سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية للمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن.

كتب بباردو في ١٢ مايو سنة ١٨٨١

الإمضاء

محمد الصادق الباي ـ الجنرال بريار

[1] - زيادة، مرجع سابق، ص 83.

ملحق رقم 09 : صورة علي باي موقع إتفاقية المرسى الكبير 1883م[1]:



[1] _الشاطر ، تونس عبر التاريخ ، ص 36.

ملحق رقم 10 : النص الكامل لإتفاقية المرسى الكبير 24 جوان 1883م:[1]

لما كانت عناية سمو الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الداخلية بالمملكة التونسية وفقا لاحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة ألف وثمانمائة وواحد وثمانين وكانت حكومة الجمهورية الفرنسية راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموه توثيقا لعرى المودة بين الدولتين اتفق الطرفان على عقد اتفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهورية الفرنسية في ذلك مسيو بيار بولس كامبول وزيره المقيم بتونس الحامل لنيشان اللجيون دونور صنف أوفيسيه ونيشان الافتخار المهد من الصنف الأكبر ... ألخ فقدم وزيره المشار إليه أوراق اعتماده لعقد الاتفاقية المحدودة في البنود الآتية :

البند الأول : ـ لما كان غرض سمو الباي المعظم أن يسهل للحكومة الفرنسية إتمام حمايتها تكفل بادخال الاصلاحات الإدارية والعدلية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في ادخالها .

البند الثاني : ـ تضمن الحكومة الفرنسية قرضاً يعقده سمو الباي لتحويله أو لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وعشرين مليونا فرنك والدين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز سبعة عشر مليونا وخمسمائة وخمسين ألفا ـ ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك

---

[1] _درمونه ، تونس بين الحماية والاحتلال ، ص 145.

نص إتفاقية المرسى 24 جوان 1883م.[1]

وقد تعهد سمو الباى المعظم بأن لايعقد قرضاً في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيه .

البند الثالث : ـ يخصص لسمو الباى المعظم من مداخيل المملكة .

(أولا) المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذى ضمنته فرنسا

(ثانيا) مخصصات سمو الباى وقدرها مليونان من الريالات التونسية أى مليون ومائتى ألف فرنك وما بقى من ذلك يعين لمصاريف المملكة ودفع مصاريف الحماية .

البند الرابع : ـ هذه الاتفاقية مؤكدة ومكملة للمعاهدة المعقودة فى ١٢ مايو سنة ١٨٨١ فى ما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغير بها إلا الأنظمة التى سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية .

البند الخامس : ـ تعرض هذه الاتفاقية على الحكومة الفرنسية للمصادقة عليها وتسليم وثيقة التصديق إلى سمو الباى المعظم فى أقرب فرصة ممكنة وإيذانا بصحة ماتقدم حررت هذه الاتفاقية وختمها الموقعان بخاتميهما .

وكتب بالمرسى فى ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

الأمضاء

على باى — بولس كامبول

[1] - درمونه، تونس بين الحماية والإحتلال، 146.

ببليوغرافيا

أولاً باللغة العربية:

1- المصادر:

1- إبن أبي الضياف أحمد،إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج3،ج4،ج7،ج8، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م.

2- بن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

3- التونسي خير الدين، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تق: محمد حداد، ط1، دار الكتب المصرية، القاهرة، د ت ن.

4- التونسي محمد بيرم، صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار،ط1، دار صادر، بيروت، 1885م.

5- الزمولي الصادق، أعلام تونسيون، تع: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

6- الفاسي علال، الحركات الإستقلالية في المغرب العربي، ط6، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2003م.

2- المراجع:

أ- الكتب:

1. أبو حمدان سمير، خير الدين التونسي أبو النهضة، ط1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 1993م.
2. أحمد الطويلي، دراسات ووثائق عن الحركة الإصلاحية بتونس، ط1، مؤسسة سعيدان للطباعة والنشر، تونس، 1992م.

3. برقوق سالم ، الإستراتيجية الفرنسية في المغرب العربي، ط$_1$، طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

4. بنبلغيث الشيباني، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق 1859-1882م، تق: عبد الجليل التميمي، ط$_1$، دار الغرب، صفاقص، 1995م.

5. تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، دت.

6. تشانجي عبد الرحمان، المسألة التونسية والسياسة العثمانية 1881-1913م، تر: عبد الجليل التميمي، ط$_1$، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973م.

7. التميمي عبد الجليل، بحوث ووثائق في تاريخ المغرب(تونس، الجزائر، ليبيا)، تق: روبار منتران، ط$_1$، الدار التونسية للنشر، تونس، 1992م.

8. التيمومي عبد الهادي وأخرين، المغيبون في تاريخ تونس الإجتماعي، ط$_1$، بيت الحكمة، تونس، دت ن.

9. الجمل شوقي ، المغرب العربي الكبير من الفتح الإسلامي إلى الوقت الحاضر، ط$_1$، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2007م.

10. الجمل شوقي وأخرين، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط$_2$، مؤسسة سعيدان للنشر والتوزيع، الرياض، 2002م.

11. جوهر محمد حسن، تونس، ط$_1$، دار المعارف، القاهرة، 1921م.

12. درمونه يونس، تونس بين الحماية والإحتلال، ط$_1$، مكتبة تونس الحرة ، تونس، دت ن.

13. دسوقي ناهد إبراهيم، دراسات في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط$_1$، دار المعرفة ،الإسكندرية، 2008م.

14. راشد أحمد إسماعيل، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر، ط$_1$، دار النهضة العربية، بيروت، 2007م.

15. زيادة نقولا، تونس في عهد الحماية، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2002م.
16. سلطان علي، تاريخ العرب الحديث 1516-1918م، ط1، مكتبة طرابلس العالمية، د ت ن.
17. السيد محمود، تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.
18. الشاطر خليفة وأخرين، تونس عبر التاريخ، ج3، مكتبة الجامعة، تونس، 2005م.
19. شاكر محمود، التاريخ الإسلامي في العهد العثماني،ج7، ط4،المكتب الإسلامي، بيروت،2000م.
20. الشريف محمد الهادي، تاريخ تونس من عصور ماقبل التاريخ إلى الإستقلال، تع: محمد الشاوش ومحمد محاينية، ط3، دار سراس للنشر والتوزيع، تونس، 1993م.
21. طقوس محمد سهيل، العثمانيون من قيام الدولة العثمانية إلى الإنقلاب على الخلافة،ط1، دار النفائس، لبنان، 1995م.
22. عبد السلام أحمد، مواقف إصلاحية في تونس قبل الحماية، ط1، الشركة التونسة للتوزيع، تونس،1987م.
23. عبد الله الطاهر، الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة 1830-1956م، دار المعارف للطباعة والنشر، د ت ن.
24. عبيد أحمد، التماثل والإختلاف في حركات التحرر المغاربية(الجزائر، تونس، المغرب)، ط1، إبن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.
25. العروي عبد الله، مجمل تاريخ المغرب،ط1، المركز الثقافي في المغرب، بيروت، 2007م.
26. غانياج جان، ثورة علي بن غذاهم 1864م، تر: لجنة من من كتابة الدولة للشؤون الثقافية، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1955م.

27. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي،ج$_2$، ط$_1$، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

28. غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج$_3$،ط$_1$، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005م.

29. قدورة زاهية، تاريخ العرب الحديث، ط$_1$، دار النهضة العربية، بيروت، 1910م.

30. كامل عبد المجيد، في بلاد الناس، ط$_2$، بيروت، 1331هـ.

31. المحجوبي علي، العالم العربي الحديث والمعاصر " تخلف فإستعمارفمقاومة"، ط$_1$، دار محمد علي للنشر، تونس، 2009م.

32. المحجوبي علي، إنتصاب الحماية الفرنسية بتونس، ط$_1$، دار سراس للنشر، تونس، 1986م.

33. محروس حلمي، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، ج$_1$، ط$_1$، شباب الجامعة، الإكندرية، 2004م.

34. مناصرية يوسف، دور النخبة الجزائرية في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين(1934-1914م)، دار هومة، الجزائر، 2013م.

35. نجم زين العابدين شمس الدين، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط$_1$، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011م.

36. ياغي إسماعيل أحمد ، شاكر محمود، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج$_2$، ط$_1$، دار المريخ للنشر الرياض، 1993م.

37. ياغي إسماعيل أحمد، العالم العربي في التاريخ الحديث، ط$_1$، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997م.

38. يحى جلال، العالم العربي الحديث والمعاصر، ج$_1$، ط$_1$، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991م.

ب- الموسوعات:

1 - موسى رؤوف سلامة، موسوعة أحداث أعلام تاريخ مصر والعالم، ج2، ط1، دار ومطابع المستقبل، بيروت، 2002م.

ج- المقالات :

1- بن يوسف تلمساني، الإيالة التونسية قبيل فرض الحماية الفرنسية(1860-1881م)، مجلة الدراسات التاريخية، معهد التاريخ جامعة الجزائر، العدد06، 1413هـ-1992م.

2- عصفور سلمان محمد، الحماية الفرنسية على تونس عام 1881م والموقف العثماني والأوربي منها، مجلة دايلي، العدد56، 2012م.

ج- المذكرات والرسائل الجامعية:

1- سايب فاطمة، صالح إبراهيم حنان، " التواجد العثماني في الجزائر وتونس"، مذكرة تخرج ليسانس، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم التاريخ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2010-2011م.

2- عبان سامية، "معاهدات الإحتلال الفرنسي في المغرب العربي"، مذكرة تخرج ماستر، تخصص ظاهرة إستعمارية، قسم التاريخ، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2011-2012م.

د- المعاجم:

1- نبهان محمد، معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2005م.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1. Kassab Ahmed Store، Histoire geniral de La Tunisie(1881-1959)، tom Ivsud edition ،Tunis ،2010.

فهرس الموضوعات